



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٣٠ / ذو الحجة / ١٤١٢ هجرية
الموافق ١ / ٧ / ١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٤)

جدول الاعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. ٣
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات. ٣
لا احد.
- ٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٣٠) تاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٩٢
والمتضمن مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.
(القرار موزع في الجلسة الاولى) ٣
- ٤ - ما يجدد - اعمال. ٤٢
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ٤٢
عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢ / ٧ / ٥ الساعة الخامسة مساءً.

مجلس النواب

٤٤

اذا سمح لي الاخوان الان الساعة الثامنة
الا عشرة، اذا سمح لي الاخوان بعد صلاة
المغرب نعود الى جلسة سرية مع الحكومة بناءً
على طلبها، فالان نعود بعد صلاة المغرب
مباشرة الى جلسة خاصة بعد صلاة المغرب،
ترفع الجلسة ونعود بعد صلاة المغرب.

القانونية كلمة يراها من اقتراح اللجنة القانونية
وهذا الذي وافق عليه المجلس.

معالي رئيس المجلس: وهذا ما هو
مطروح هذا الذي طرح، طيب اذا تبقى كما
صوت عليها المجلس بهذه الاغلبية، بند (ج)،
موافقة. بند (د)، موافقة.
المادة التاسعة بمجملها، موافقة.

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عريبات

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

هذه من الامم المتحدة

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ٣٠ / ذو الحجة / ١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٧/١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الرابعة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة) معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة: لا احد.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: لا احد.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: ليث شبيلات، عبدالله زريقات، يوسف العظم، زياد الشويخ، محمد المعمر.

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكور: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهندواي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

- ٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير العمل.
- ٨ - معالي السيد جمال الصرايره: وزير البريد والاتصالات.
- ٩ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الأشغال العامة والإسكان.
- ١٠ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١١ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
- ١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٣ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١٤ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزي الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- ١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٦ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
- ١٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٨ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
- ١٩ - معالي الدكتور عمود السمره: وزير الثقافة.
- ٢٠ - معالي السيد محمد السقال: وزير التكوين.

مجلس النواب

«والقرار موزع على السادة الاعضاء منذ الجلسة الاولى».

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ عبدالسلام نقطة نظام.

السيد عبدالسلام فرجات: ارجو تلاوة المخالفة التي كنت قد أبديتها في اللجنة القانونية، والتي اشرت اليها في جلسة سابقة مع تلاوة هذه المادة سيدي وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ستل عندما يصل السيد المقرر الى المنصة.

السيد عبدالسلام فرجات: هي عند هذه المادة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة القانونية فيه مخالفة من معالي السيد عبدالسلام فرجات ارجو تلاوتها اذا تكرمت.

الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة القانونية.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠

- ١ - اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة ايام بعد انقضاء ستين يوماً على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس او خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة (٩)

٢١ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢٢ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالية اسماؤهم:

د. حسين ابو عرابي، علي الحسينان، محمد الرديني، رائد الحلبي.

١ - افتتاح الجلسة:

معالي السيد عبدالكريم الدغمي النائب الاول لرئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب متوفر، بسم الله، تفتتح الجلسة جدول الاعمال، السيد الامين العام.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: هل يعنى الامين العام من تلاوة المحضر؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات. لا أحد.

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٣٠) تاريخ ١٩/٣/١٩٩٢، والمتضمن مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ واعتباراً من المادة العاشرة من المشروع المذكور.

من هذا القانون، وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

ب - اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب، او لم يعلن عن تأسيسه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، عليه ان يبين اسباب قراره ويبلغ الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٠)

الفقرة (ب)

وتعاد صياغتها بالنص التالي:

ب - اذا وجد الوزير ان شروط تأسيس الحزب غير مكتملة فعليه الاعتراض على تأسيس الحزب امام المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٩) من هذا القانون وعيّل الوزير رئيس النيابة العامة لدى المحكمة ويمثل المؤسسين اي منهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

غالبية عضو اللجنة القانونية

النائب عبدالسلام فرحات

اخالف رأي الاكثرية المحترمة فيما يتعلق بنص الفقرة (ب) من المادة (١٠) من قانون الاحزاب السياسية، وفقاً للتعديل الذي ذهبت اليه واقترح ابقاء النص كما ورد بمشروع الحكومة مع اضافة العبارة التالية الى اخرها: وذلك خلال مهلة لا تزيد على اسبوع من انقضاء تلك المدة. وتتلخص الاسباب الموجبة لهذه المخالفة بالاتي:

أ - وفقاً للقواعد العامة في قوانين اصول المحاكمات والمنظمة عادة لاجراءات التقاضي فإن حق اللجوء للقضاء يعطي كأصل عام لصاحب المصلحة في رفع الدعوى وهو الطرف المتضرر من الاجراء او القرار الاداري الصادر من الجهة المخولة رسمياً باصدار القرار لرفع الضرر الذي يقع عليه نتيجة لذلك. وفي حالة عدم اكتمال شروط تأسيس الحزب فإن وزير الداخلية لا يعتبر جهة متضررة او صاحب مصلحة في اللجوء للقضاء طالما ان الحزب لم يعلن عن تأسيسه بعد ولم يؤذن له بممارسة نشاطاته الحزبية وقد يعتبر لجوء الوزير للقضاء في هذه الحالة بأنه مخالف لتلك القواعد وللشروط الواجب توافرها في قيود الدعوى الامر الذي يترتب عليه رد الدعوى شكلاً وقبل الدخول في اساسها.

ب - ان احكام القضاء الاداري كما هو معروف تقتصر عادة على حكم الابطال والالغاء للقرار الاداري المطعون به، كما ان الخصومة في دعاوي الابطال والالغاء لا تقوم الا ضد القرار الاداري الصادر عن جهة رسمية معينة وفي الحالة التي نحن بصدها فانه يتمتع على الوزير مباشرة الدعوى لدى المحكمة لعدم وجود قرار اداري قابل للطعن بالغائه، وكذلك لعدم وجود شخصية معنوية قائمة للحزب توجه اليها الدعوى. اذ انه من شروط القرار القابل للطعن لدى الحاكم ان يكون قراراً ادارياً له قوة النفاذ ومؤثراً في المركز القانوني

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: يا سيدي، نحن نبحث في المادة كلها، هو صحيح قرار اللجنة القانونية المعدل للفقرة (ب) فقط فاذا رأى المجلس الكريم ان لا داعي للنقاش حول الفقرة (أ) لا بأس.

هل يريد احد ان يتكلم بالفقرة (أ)؟ اذن موافقة فقرة (أ) وننتقل الى الفقرة (ب) ونسجل الدور في الحديث.

نقطة نظام استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: تطرح المادة ويصوت عليها.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: انا طرحت الجانب الاخر ايضاً، قلت هل يريد احد أن يتكلم فيها فلم يرفع احد يده، الفقرة (أ) هل يريد احد ان يتكلم بها؟ اذن موافقة، الفقرة (ب) نسجل الدور الاستاذ سليم. تفضل.

السيد سليم الزعبي: الاصل معالي الرئيس ان يصوت على هذه المادة ولذلك أقترح على الرئاسة ان تطرح الفقرة (أ) الى التصويت.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: طرحت للتصويت وتمت الموافقة عليها.

السيد سليم الزعبي: لا لم تطرح، لم تطرح معالي الرئيس، لم تطرح ابداً، طرحت قضية المناقشة فقط.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الفقرة (أ) مطروحة للتصويت كما وردت في مشروع الحكومة وموافقة اللجنة القانونية بها.

لصاحب المصلحة الذي يرفع الدعوى لابطاله.

السيد المقرر:

يمكن فقط اوضح.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: تفضل.

السيد المقرر: الحقيقة صاحب هذا الاعتراض وقع على القانون ولم يحضر ولم يسجل مخالفته، والوثائق، وثائق الجلسة تؤكد هذا وانا اطلب شهادة سكرتير اللجنة القانونية لأننا نعتبر هذا الكلام، غير سليم عرضة، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً سعادة المقرر.

الحقيقة ان الاستاذ عبدالسلام اثار هذه المخالفة عند بداية مشروع القانون في اول جلسة، وطلب ارفاقها في جدول الاعمال وتلاوتها، وعندئذ وعدة معالي الرئيس كما تذكرون جميعاً والمحاضر موجوده، لانها ستل عند تلاوة المادة في مشروع القانون وفي قرار اللجنة القانونية لا يغير من الامر شيئاً انه وقع على مجمل القانون مع المخالفة، الامر لا يحتاج الى خلاف حول هذه النقطة الآن. المادة (١٠) كما وردت في قرار اللجنة القانونية معروضة على المجلس الكريم، للبحث والمناقشة ونسجل الدور.

نقطة شكل سعادة رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة

القانونية: في فقرة (أ) من المادة (١٠) لا اختلاف عليها، واللجنة القانونية موافقة على مشروع الحكومة، فأرجو التصويت عليها مادام غير مختلف عليها.

من يوافق عليها؟
أغلبية واضحة شكراً، موافقة. تنتقل الى
الفقرة (ب) دعونا نسجل اسماء الراغبين
بالحديث.

من يريد ان يتكلم بالفقرة (ب).
نبدأ الحديث بالفقرة (ب) كما هي في قرار
اللجنة القانونية والمشروع.
الشيخ علي الفقير.
تفضل شيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي
الرئيس.
اولاً أود ان ابين ما ذكره الاستاذ فرجات
انه خالف في هذه المادة حقيقة خالف المادة واذا
كانت سكرتارية اللجنة لم تسجل ذلك فخطأ
سكرتارياً وليس خطأ.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: اذا
سمحت ادخل في موضوع الفقرة (ب).

الدكتور علي الفقير: بالنسبة للفقرة (ب)
الحقيقة بالرجوع الى نص الفقرة (ب) من
مشروع القانون، نجد ان هذا النص منسجم
مع المبادئ القانونية التي تحدث عنها الاستاذ
عبد السلام فرجات، الحقيقة انا كنت صاحب
اقتراح، الصياغة البديلة في قرار اللجنة
القانونية، ولكن الصياغة الآن تختلف عن ما
كنت انا اقصده.

اذا وجد الوزير ان شروط تأسيس الحزب
غير مكتملة، فعليه ان يرفع الاوراق، منع
الاسباب الى المحكمة، وليس الاعتراض على
تأسيس حزب، لان الاعتراض على تأسيس

الحزب معناه ان الحزب قد أسس، واصبح امراً
واقعاً ومن حق الوزير ان يعترض على قيام هذا
التأسيس وهذا الامر غير متفق عليه لاننا لم نتفق
على ان الحزب بمجرد تقديم الاوراق يعتبر
متأسساً. فلا بد ان يأخذ صفته الشرعية
والقانونية بالاعلان، قلنا في الصياغة التوفيقية
اذا وجد الوزير ان شروط تأسيس الحزب غير
متوفرة وغير مكتملة، فعليه ان يرفع قراره مع
الاسباب الى محكمة العدل العليا للبت في هذا
الموضوع خلال مدة معينة، انا اقترح ان يكون
التنصيب على هذا النوع وليس بالعبرة الموجودة
حالياً. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: هل
لديك نص مصاغ؟

الدكتور علي الفقير: نعم.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي
الرئيس. اجدني مضطراً للحديث في نقطة من
حيث الشكل الواقع الذي قاله المقرر من حيث
الوقائع وهي مسجلة لدى اللجنة القانونية. ان
قرار اللجنة القانونية صدر وموقع وبالاجماع دون
مخالفة، وفي التوقيع المثبت على المحضر لا يوجد
اي مخالفة، لكني لا اريد من هذه النقطة ان
تكون موضوع.

لان المجلس استمع بالجلسة الاولى لهذا
الموضوع وتلى في المخالفة.

اما ما يتعلق في حديث فضيلة الشيخ علي
ايضاً يرد عليه شكل وموضوع، من حيث

هذه المرحلة، مرحلة التحول الديمقراطي الى
التطبيق والاستعمال، الواقع هذا الحق الي
تعطل فترة طويلة اوقف. السؤال.

لما المواطن يسده بممارس هذا الحق،
مفروض ان اوfer له حماية، حماية ممارسة هذا
الحق.

لذلك لا يجوز بحال من الاحوال انه
يقاس على القرار الاداري، اذا قسناه على القرار
الاداري في الانشاء والانهاء ليس قرار ادارياً،
نحن اتفقنا في المادة (٢٦) بالاجماع على ما
اعتقد، انه قرار الحل ايضاً للمحكمة، الي
يقاس على القرار الاداري، ايضاً القرار الاداري
بالحل، ما دام بده يلجأ للمحكمة ابتداءً،
وليس له قرار، هو الواقع لما يلجأ للحل، لما
الحزب يمارس اعمال غير مشروعة، غير متفقة
مع الدستور، كان تكون وسائله غير سلمية
وغاياته غير مشروعة واصبح نظامه مخالف
للدستور، بفرض انه اجري تعديلات عليه في
الممارسة او في التعبير، او في الكتابة، يلجأ
الوزير كما اتفق الى محكمة القضاء الاداري،
والقانون هنا اعطاها اختصاص جديد ونحن
لسنا امام قرار اداري حتى في الحل، كذلك في
الانشاء، نحن امام اعلان اراده من المواطنين
لممارسة حق، لكن يمكن لممارس هذا الحق ان
يسيء استعماله، وهذا صحيح اذا اساء
استعماله يحول للمحكمة لتقرر بشأنه اذا كان
احسن ام اساء، وتعود لناكد اننا نرى بذلك
مصلحة الحكومة ايضاً بمعنى ان الحكومة حقيقة
لما بتصير هي في مواجهة الاحزاب كسلطة منع
من ذلك انها تقف امام قطاعات شعبية تريد ان
رسم حقها، نحن نريد للحكومة في مرحلة

الشكل الاستاذ علي عضو اللجنة القانونية شارك
في مشاركة هذه المادة ووقع عليها ايضاً والتوقيع
مثبت ايضاً في المحاضر.

اما من حيث الموضوع الاساسي لا يزال
باعتقادي، وأرجو ان اعيد التأكيد ان هذا
القانون الديمقراطي مفروض ان يوحد المجلس،
وان يقيم وحده وطنية لا انقسام وطني، ولذلك
يجب ان يناقش بكل راحة وبكل اسلوب
ديمقراطي للوصول الى قانون ديمقراطي.

لا يزال هناك التباس ان الذي يعلن عن
ايرادته بتأسيس حزب، ان هذا قرار للادارة،
ولا يزال هناك قياس على ان المتضرر من قرار
الادارة هو الذي يطعن، اعود لأكد ان اعلان
ارادة المؤسسين لحزب، أمر يتعلق بهم واعلان
لارادتهم فقط، ولا شأن للادارة في ذلك الا في
مراقبة اجراءات التأسيس، فهي ليست سلطة
منع، ولا سلطة منع فالاحزاب بين المنع والمنع،
الواقع مفروض جهة اخرى تراقب صحة
التسجيل الدستوري واجراءات التأسيس الواقع
من هنا لم يرد في ذهننا اطلاقاً موضوع القياس
على القرار الاداري، انما نحن قلنا هذا حرية من
حريات العامة للمواطنين وحق من حقوق
المواطنة في اعلان تأسيس الاحزاب، عندما
يذهب صاحب الحق في تسجيل حقه، الواقع
تسجيل الحق هو لحماية هذا الحق، ولذلك
بالتسجيل انجهنا كيف يمكن توفير ضمانات
تسجيل الحق، وليس ضمانات اعاقه هذا
الحق، انما الواقع الذي حكم اذهاننا في ممارسة
هذه الحرية العامة او في نقل هذا الحق
الدستوري المنصوص عليه دستورياً هذا الحق
الذي اوقف لفترة طويلة، الواقع عندما ننقله في

هذا من المراحل

هنا من أهلى

التحول الديمقراطي، ان يتكرس انها دوماً هي والشعب بجانب واحد، وانها اولى بان تكسب شعبها بان لا تكون سلطة منع واذا كان لها حقيقة مأخذ وهذا حقها، الذي يفصل بذلك جهة وسلطة مستقلة كاملة الاستقلال هي الرقابة على تنفيذ الدستور، وهي محكمة العدل العليا، وبذلك الواقع يكون في ممارسة ديمقراطية حقيقة في ممارسة نشوء الاحزاب نشوياً او انهائاً ويرأى ان ذلك يزيل اي توتر اجتماعي بين الاحزاب فيها بعض وبينها وبين الحكومة.

وتتراح الاحزاب دون توترات انه في سلطة قضاء هي التي مارست هذا الحق، ولا تقف الحكومة في مواجهة الاحزاب، هذا ما ذهبت اليه اللجنة القانونية، وأرجو انؤكد اخيراً انه لا يجوز في حال من الاحوال، ان نقبس على القرار الاداري، لأننا لسنا بهذه الحالة امام قرار اداري وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لسعادة رئيس اللجنة القانونية معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: بادى ذي بدء أرجو ان اقول اننا جميعاً ننطلق من الفهم الديمقراطي، وأرجو ان نتحمل بعضنا، عند الحديث عن الديمقراطية والديمقراطية، فلا يسبق احد منا احد، وليست الديمقراطية حكراً على احد صحيح ان تأليف الاحزاب حق مقرر في الدستور، ولكن الحق المقرر في الدستور، يكشفه القانون، والقانون هو ما بين ايدينا.

وهو قانون الاحزاب هو الذي يكشف هذا الحق، ويحدد شكل ممارسته، واذا تغنت

السلطة الادارية ورفضت الاعتراف بذلك الحق، او اذا تعسفت باستعمال صلاحياتها، ويصبح في هذه الحالة، من حق صاحب ذلك الحق، ان يطعن بقرار السلطة الادارية لدى الجهة القضائية المختصة، ان اللجنة القانونية الموقرة، ذهبت الى اجتهاد غير مسبوق بأي شكل من الاشكال، حيث أعطت الحق صاحب الحق ان يمارسه وفق تغييره، وان يقتصر دور السلطة الادارية على الشكوى والاعتراض على تلك الممارسة لدى الجهة القضائية، ان هذا التعسف التشريعي، ليس الادعاء الى الفوضى في ممارسة الحقوق التي تنفض بدورها الى الاعتداء على حقوق المواطنين الآخرين وحرياتهم والحق الضرر بالجماعة، بشكل لا يمكن تلافيه او ازالة نتائجه.

ويشوش الرأي العام، الى حين صدور قرار القضاء.

ان حرية الرأي اياها الاخوة مكفولة بالدستور وكذلك حرية الصحافة والطباعة، وبالتالي فان قبول قرار اللجنة يقود حتماً وبالتبع الى ان ينشأ صحيفة او مطبوعة كل من يريد ذلك فان لم يعجب الامر وزير الاعلامي، فان عليه الشكوى الى المحكمة.

اي تعسف هذا في لجنة السلطة الادارية عن القيام بدورها، وهو دور وطني ديمقراطي ومطلوب وهي مجبرة عليه ديمقراطياً.

ان من المنطقي والمعقول ان تغير الادارة على ابداء رأيها بقبول تأليف الحزب او رفضه، وعندها يكون من حق المؤسسين ان يطعنوا بقرار الرفض امام القضاء.

اننا لا ندعو الى عدم التقاضي، اننا نأصر كما تصر اللجنة القانونية، على ان القضاء هو مرجع البت حين رفض التأسيس، اننا نختلف مع اللجنة عن الجهة التي تقدم الى القضاء فهي الجهة التي رفض لها ممارسة حقها او تعسف الادارة للسماح لها بممارسة ذلك الحق وهو الاطار الفقهي القضائي الذي جرى عليه الامر في هذا البلد، وفي كل دولة عربية ان تعديل اللجنة القانونية للفقرة (ب) يعتبر الحزب قائماً بمجرد تقديم طلب التأسيس الى وزارة الداخلية، ولكن تتكرم اللجنة القانونية بان تمنح وزير الداخلية حق الشكوى، والشكوى لغير الله مذلة.

انها تعطيه حق الشكوى وتسميها حق الاعتراض على التأسيس الى المحكمة).

ان هذا امر يأتي في غير محله، ويقتضي رفضه، فالاساس هو عدم الحرمان من حق التقاضي وليس شل وجه السلطة الادارية عن تنظيم شؤون الدولة، والعودة بالتالي الى مفهوم الدولة الحارسة الذي عقي عليه الزمن ونجاوزه الفكر الديمقراطي، وحاربتة الاحزاب الشمولية، وعلى فرض قبول تعديل اللجنة اياها الاخوان، فعلى ماذا يعترض وزير الداخلية وليس بين يديه سوى طلب قدمه مؤسسوا الحزب، علاوة على ذلك فان اللجنة الموقرة قد جانبها الصواب حين اوردت هذا التعديل ومع ذلك فقد ابقته على نص المادة (١٣) التي تحضر على الحزب الاعلان عن نفسية وممارسة نشاطه، الا بعد الاعلان عن تأسيسه من قبل الوزير، وهي مادة قبلتها اللجنة بقبضها

وقبضها، بأنه يحضر على الحزب ان يعلن عن نفسه ويمارس نشاطه الا بعد الاعلان عن تأسيسه من قبل الوزير وفق القانون، وهو تناقض واضحاً جلي لا يحتاج الى تفسير وتوضيح، شكراً سيدي الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ عبدالرؤوف. معالي الاستاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً معالي الرئيس.

ابتداءً ارجو من الاخوان السماح لي بالحديث لاني كنت عضو باللجنة القانونية واستقلت لانه لم يعطى لي الحق الكلام، في البداية اسأل وتحديداً الاستاذ الزميل حسين مجلي ما هي اختصاصات محكمة العدل العليا؟

هل محكمة العدل العليا مختصة بالنظر في قرار يصدر من مجموعة من الاشخاص، في اي مكان؟ ام انها محكمة مختصة، بمجردات لا يجوز القياس عليها ولا التوسع فيها، عندما نقول: يجوز الطعن من قبل المؤسسين، بقرار الوزير فالوزير اصدر قرار اداري، للمؤسسين مصلحة، ومحكمة العدل ملزمة بالغاء القرار او تأييده.

ولكن عندما نقول للوزير ان يعترض، يعترض على ماذا؟ يعترض على قرار المؤسسين وهم مجموعة من المواطنين ليس لهم شخصية اعتبارية وليس لهم صفة قبل ان يسجلوا الحزب ويصبحوا حالة معنوية موجودة، امام هذا الوضع فاني اقول: اننا نطلب من الوزير

واكرر سؤالى من هي المحكمة المختصة في نظر هذه القضية؟ محاكم الجنائيات لها اختصاص والجماارك لها اختصاص، والعدل العليا لها اختصاص هذه مسألة.

ويحوز لـ (٥٠) عميد في الجيش الأردني
ان يسجلوا حزباً سياسياً ايضاً.

اذن من الذي يمنع هذا الخارج على القانون من تأسيس حزب؟ ومن الذي يمنع هذا الضابط من تأسيس الحزب؟ حفاظاً على المصلحة الوطنية، اقول انه قانون، حق الملكية على سبيل المثال حق دستوري، ولكن هل يجوز لي ان اسكن في اي فيلا فاضية في عمان؟ جاء قانون المالكين والمستأجرين لينظم هذا الامر.

ولكن هل يجوز لي بمعدل (٥٠٪) توجيهي علمي ان اذهب الى الجامعة واجلس على مقعد، جاءت القوانين والانظمة لتحل دون ذلك، اذا كانا نعطى هذه المشكلة اكثر من حجمها؟ مادام انه في حالة رفض الوزير يجوز للمؤسس ان يظن لدى عكمة العدل العليا وخلال فترة لا تتجاوز (٦٠) يوماً.

فلماذا هذا التحسّس، ولماذا لا نعطي للوزير الحق بالرفض، وعلى المؤسّسين وهم اصحاب المصلحة الطعن بالقرار الاداري لدى محكمة العدل العليا، والفترة (٦٠) يوم ما فيه مشكلة وما فيه حزب سياسي ينتهي اذ تأخر (٥٠) يوم او (٦٠) يوم، وبالحصول فان قرار الموافقة او عدم الموافقة هو قرار قضائي وليس اداري بمعنى ان قرار محكمة العدل العليا، هو الذي يحسم الامر ويفصل فيه، لندع وزير الداخلية يتعسف وهذا ليس مهمّا، اي وزير وانا لا اعني شخص الوزير الحالي، اي وزير ندعه يتعسف ما دام في الحصول هناك امر قضائي سيصدر من المحكمة، بتأييد قراره او الغائه فالامر بالحصول امر قضائي .

أحييت ان اوضح هذه الملاحظات
واخطأت بعدم كتابة لانني لم اكتب مخالفة في
اللجنة القانونية، مع اني اشعرت زملائي
باللجنة بانني اعترض معهم على هذا التوجه،
وقد أيد رأيي في حينه، معالي الاستاذ يوسف
مبيضين ومعالي الاستاذ عبدالكريم الدغمي،
والاستاذ عبدالسلام لرمحات، والاستاذ فعلاً

عبد السلام ابدى رأيه بالمخالفة، فضلت ان اوضح هذا، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
شكراً معالي الاستاذ محمد فارس الطراونه سعادة
السيد الدكتور يوسف الخصاونه.

الدكتور يوسف الخصاصونه: بسم الله الرحمن الرحيم. أود ان اقدم اقتراح، بتعديل على تعديل اللجنة القانونية، نصه كما يلي:-
اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب او لم يعلن عن تأسيسه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، عليه ان يحجل الاوراق الثبوتية التي بين يديه الى محكمة العدل العليا لتأييده او نفى قراره.

اصوات: نثني على هذا.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
هذا الاقتراح يقدم مكتوباً الى الامانة العامة اذا
وجد من يثني عليه.

شكراً سعادة الدكتور. معالي السيد
عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو: بسم الله الرحمن الرحيم. ليس عندي ما اضيف الى ما سبقني اليه معالي الاخ عبد الرؤوف ومعالي الاستاذ الطراونه الا اقول رسول الله ﷺ.

(لو يعطي الناس بدعواهم، لادعى رجال دماء قوم وامواهم لكن البيئة على المدعي واليمين على من انكر).

أرى ان علينا، ان نفهم ابتداءً ان الديمقراطية لا تعني الانعتاق عن كل قانون ونظام سبقنا الناس اليه، لم اسمع بحياتي ان

المسؤول هو الذي يدعي على المواطن، في هذه الحالة على وزير الداخلية ان يقيم الدعوى على كل المواطنين، الذين يفكرون او يتقدمون بطلب تأسيس حزب، الذين يتقدمون بتأسيس حزب، ويرفض الوزير او يتأخر على هؤلاء المتقدمين ان يعترضهم، وليس من قواعد العدل ان يعترض الوزير ويقيم دعوى، او ان يجمل الاوراق الى المحكمة المدعي هو من يتقدم، وعليه ان يثبت اذا ما امتنع الوزير او تأخر عن المدة القانونية ان يقيم الدعوى او يعترض على قرار الوزير او تأخره اما أن يشككي الوزير، او يقيم الدعوى الوزير فهذا خروج عن القواعد العامة.

وانامع الاخوان الذين اغنرنا عن كثير من الكلام وما ذهبت اليه اللجنة القانونية.

لولا اسمع تعليق الاستاذ حسين مجلي، ما كنت اصدق لوفظ لي في هذا الكلام من اخرين. ولكن مع الاسف الشديد ما اسمعه من نفسه وان يدعي بان هذا له علاقة بالديمقراطية. وكأنا نفترض بان الديمقراطية عندما تقرأ، ان خلافاً سيقع بين الحكومة والاحزاب، وان مشاكل تستشأ. واحتراساً وتجنباً لهذه المشاكل يجب ان يلعب الوزير لكل طلب يقدم اليه او ان يلجأ الى المحكمة لتحمي قراره، وارجو ان نصوت على القرار كما هو النظام للجنة الفقرة (ب) وارجو الاخوان القانونيون وغيرهم بان لا يقولوا فقره، لان الفقرة عظيمة في السلسلة الفقرات والفقره هي فقره في ماده وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
شكراً سماحة الشيخ جمو، سعادة رئيس
اللجنة.

دعوت الی اللہ

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، مره ثانية ارجو ونأمل جميعاً ان تكون الاحزاب التي تشرع لاجيادها وسيلة لتعميق الوحدة الوطنية والاسهام في الوحدة الوطنية.

وان لا يكون مشروع القانون هذا سبباً لانقسامنا او انقسام الوحدة الوطنية، بدلاً ان يكون مرسخاً للوحدة الوطنية التي نتطلع اليها جميعاً، فيما يتعلق بالنقاط التي أثيرت من قبل الزملاء الواقع ورود ان يكون هناك مبدأ ايراد، ان يكون هناك مدعي ومدعى عليه، وانه هناك خصومة بين اطراف ابتداءً، انا اعتقادي ان هذه بداية غير صحيحة، حتى نقول المدعي عليه ان يثبت او العكس، يعني انا لا يكون لي قانوني ان اسير في الشارع، لا يوجد هنا مدعي ومدعى عليه، لا يكون لي حق ان اقلك، لا يكون لي الحق ان اتزوج، لا يكون لي حق في الميلاد حق في التعبير، لا يوجد مدعي او مدعى عليه اصلاً، ففكرة المدعي والمدعى عليه تنشأ في الخصومة، لا تكون في خصومات بين الافراد ففكرة الخصومة اصلاً غير واردة ومدعى ومدعى عليه ايضاً غير واردة.

النقطة الاخرى التي أثيرت ايضاً انه هل هذه الحالة التي نناقشها وأثيرت من بعض الزملاء مسبوقة او غير مسبوقة؟ الواقع الجواب عليها يتصور اكثر من مره ويمكن اللي يستعرض في هذه الحالة مسبوقة، وهي بالعكس المرجحة يعني العالم الذي يأخذ بمبدأ الحزبية قديماً وحديثاً يأخذ كما اتخذنا باكثر مما اخذنا به، انا يمكن ضربنا مثال، اذا اردت من العالم المعاصر يا اخي، في مهد الحياة الحزبية في بلدين كبيرين

سواء نكرمهم او نحبههم، المستقر لديهم ان هناك لا يوجد ترخيص ولا تسجيل، في مهد الحياة الحزبية التي نشأت، وهذه سوابق الواقع انه المسبوق انه لا فيه ترخيص ولا فيه تسجيل، ايضاً انا اقول انه اذا لا نريد ان نأخذ في السوابق المعاصرة، السوابق التاريخية لدينا، انا اعتقد في التاريخ العربي والاسلامي حقيقة، هناك الباحثين الفقهيين مثل انا اللي بقول، عدة رسائل دكتوراه، فيها يتعلق بالاحزاب السياسية تعتبر الفرق الاسلامية عبارة عن احزاب مثل انا اللي يعتبر، ولم تسجل ولم ترخص اطلاقاً ولحد الان، وايضاً يا اخوان نعود الى نقطة عملية وواقعية، انا اعتقادي ان نكشف عن تسجيل الاحزاب افضل من ان نتيح العمل غير المشروع، لانه انت بمقدار ما تشجع العمل المشروع بمقدار ما تحذف امكانيات الوسائل غير المشروعة، وحقيقة الشعب بالتجربة، اذا لم يتيح له وسائل وطرق مشروعة، سيعبر عن ذاته بطرق غير مشروعة، ففتح الطرق امام الاحزاب افضل من اغلاق الطرق امام الاحزاب، وباقصى مرونة ممكنة، واذا تحولت هذه الاحزاب كما يقول الدستور، الى وسائل غير سلمية او غاياتها غير مشروعة، الطريق الطبيعي لمصادرتها ابتداءً وانتهاءً القضاء، انت عندما تجد شخص قاتل وقتل امامك، تحمله الى المحكمة، تحمله رأساً الى المحكمة، فكيف عندما يمارس انسان احد حرياته العامة، اما في ما يتعلق في النقطة التي اثيرت ايضاً، انه لو طلع كم واحد من سجن سواقه وعمل حزب، واللي لا تزال تقول والله نشأنا باستعمال حق هذا الدستور ما نقيسه على اعمال العصابات، وانا

الاختصاصات المحددة جاء هذا القانون ليضيف اختصاصاً جديداً لاختصاصات محكمة العدل العليا، باعتباره اصلاً هذا القانون، قانون جديد ولم يكن عندنا احزاب في الممارسة العملية، فصار مستجد جديد نريد نحبه من جديد بعد ان عطل فترة طويلة. هذا الحق الوافد الواقع، حققة ارتأينا انه وسائل حمايته ان يحمي القضاء واعطي الاختصاص للقضاء بالاسلوب والطريقة المطروحة عليكم. وبالنتيجة القرار للمجلس الكريم.

نحن ارتأينا ان هذا وسيلة حماية هذا الحق ان كان للمجلس قرار اخر فهذا شأنه وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً سعادة رئيس اللجنة. سعادة الاستاذ الدكتور ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس، وبدون مقدمات معالي الرئيس اجد نفسي متفقاً مع ما جاء في مشروع الحكومة بالفقرة (ب) لحيثيات، منها ما هو شكلي ومنها ما هو جوهري يتعلق بالمضمون الشكلي اعتقد حسب ما جاء في قرار اللجنة القانونية انه حتى هذه اللحظة تتكلم عنها لا يوجد شخصية اعتبارية للحزب، اما فيما يتعلق بالمضمون كما جاء في مشروع الحكومة، فان المادة تتحدث عن وجوباً يجب على الوزير في حالة الرفض او الطعن، يجب عليه ان يبلغ اسباب القرار وأفهم اسباب المقصود فيها كل الاسباب للمؤسسين وهذا النص في رأيي يسهل للمؤسسين حتى يجري لتكييف لوضعهم دعواهم وتجهيزينات للتقاضي على اسس الاسباب التي ركز

باعتقد ان هذا مقياس غير عمله، وبالعكس القانون الي امامنا لا ينشأه، لانه كل من هو محكوم بجريمة عادية ممنوع عليه، فهو اذن هذا القانون بالشرعية انت تصادره، وهذاك عندما يعمل بعمل عمل غير مشروع، وغير شرعي، يا اخوان استمرار ذهنية النظرة الى الاحزاب انها عصابات هذا استمرار للذهنية، اعتقد انها غير ديمقراطية اعتقد اجتهادي، واعدو لاقول ارجو ان تناقش ايضاً بالاسلوب ديمقراطي وباعتمد الاحترام لكل رأي يبدي في هذه الجلسة او في خارجها حول هذا القانون، اما اللي يقيس عن حق الملكية والحقوق الاخرى، يا اخوان كل الحقوق الاخرى معروف ومستقر في قضائنا وفي نظامنا القانوني ان هذه الحقوق تسجل لا تحصى، من يقول انه واحد لما يشترى بيت او بلد يروح يسكن، انه يذهب ليسجله مشان ترخيصه، فكرة الرخصة اصلاً في كل هذه الحقوق غير قائمة واللي يسأل:-

انه والله كيف يعني هذه المحكمة مختصة؟ انا اجبت في بداية تساؤلي، انه محكمة العدل العليا هي محكمة الطعن في القضاء الاداري جاء هذا القانون، والمحاكم اختصاصاتها بتحدد بقانون، وما فيه ما يمنع ان يعطي القانون الاختصاص لمحكمة البداية، لكن في المشروع مشروع الحكومة، وفي اللجنة القانونية اعطت هذا الاختصاص في الانشاء والانتها لمحكمة العدل العليا الي اختصاصاتها مبنية في قانونها ومعمول فيها، اعتبار من ٣/٢٥ هذا العام والقانون ليس بعيد كان صادر عن المجلس ليس له زمان، يسرفوا الاخوان

هل هذا من المأهول

اليها الوزير في تقريره لقراره.

الحثية الأخرى انني مع حق الطعن يجب ان يكون بالضرورة للمؤسسين الذين سيكونون هم المتضررين في حالة الرفض او الطعن وعندما ورد في كلمة اللجنة القانونية اذا وجد فالتنازح من هذه الكلمة هي مصطلح عائم تحتل الاجتهاد والتفسير، والذي ليس بالضرورة ان يترتب على ما يجد الوزير اي اثار قانونية وبالتالي يحرم المؤسسين من حق التقاضي، بينما في حالة الرفض، هذا الرفض هو قرار اداري، يترتب عليه اثار قانونية وبالتالي الحق للمؤسسين ان يتقدموا بهذه الدعوى، ولذلك أؤيد ما جاء في مشروع الحكومة، واخالف ما جاء في اللجنة القانونية وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لسعادة الدكتور ذيب، معالي الشيخ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، بداية أؤيد المقارنة التي أوردها معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة بالنسبة للمادة (١٣) اذا كانت هذه المادة لا تحيز للحزب ان يمارس نشاطاته الا بعد ان يعلن الوزير عن التأسيس، فكيف يمكن عندئذ ان يعتبر المؤسسون حزباً قائماً ولا يحق عندئذ منعهم وعلى الوزير ان يتظلم الى المحكمة، هذه من وجهة نظري المتواضعة، اجدتها حقيقة متناقضة، فاذا صح ما ورد في المادة (١٣) انه صحيح ومتفق عليه، اذن الوزير هو صاحب الصلاحية لاعطاء هذا الحق، بالنسبة ضمن اطار القانون، هذه واحدة من

الناحية الأخرى، سنة الحياة، سنة الكون، سنة الوجود ان هناك قوانين تحكم الحياة باكملها، والأجرام والقوانين الفيزيائية والكيميائية، كلها محكومة ومضبوطة بقوانين، وهنا اجد ان هذا القانون ينظم عملية الاحزاب السياسية، فمن هو المسؤول عن تنفيذ هذا القانون؟ الدستور يقول السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين والسلطة التنفيذية هي صاحبة الولاية في رعاية شؤون الناس والمحافظة على حقوقهم وممتلكاتهم اذا كان هذا الاصل، فاية حكومة هب ان حزباً من الاحزاب او ائتلاف احزاب استلم الحكم، ليس من وصل الى الحكم مؤتمن على رعاية شؤون الناس؟

ليس من استلم الحكم هو الانسان او هو الهيئة المخولة بالرعاية ومعرفة ما يصلح وما لا يصلح في الممارسة للأفراد والجماعات؟ ليست الحكومة مطالبة دستورياً وقانونياً، اذا كان هناك خلل، سواء كان الخلل آتي من حيث اساءة التطبيق من جانب الحكومة او خلل من حيث مخالقات تحدث من الناس افراداً وجماعات.

من المسؤول عن مثل هذه المخالفات؟ ليست الحكومة هي التي يجب ان تحاسب؟

فأنا اعتقد ان الموضوع يتعلق في ان الحكومة مؤتمنة، مؤتمنة حتى في النظام الكونني، في النظام الطبيعي للحياة لكل جماعة قيادة، وهذه القيادة هي المؤتمنة، ولذلك هي المسؤولة معنى هذا ان اية حكومة هي صاحبة الحق في بيان الوجه المشروع وغير المشروع لاي توجه، سواء كان من قبل جماعة او من قبل الفرد.

ولذلك انا أؤيد مشروع الحكومة كما ورد وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً معالي الشيخ محمد العلاونة، سعادة الاستاذ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: بسم الله الرحمن الرحيم، لا شك ان المشكلة اذا نظرنا لها من ناحية دستورية فحق تأسيس الاحزاب حق مطلق وحق طبيعي لا يحتاج الى موافقة بقدر ما يحتاج الى تنظيم شروط، فان تقول رفض الوزير الموافقة وكأننا نجعل الوزير في موقف يخالف امر دستوري، فأرى في هذا الاتجاه ان رأي اللجنة القانونية اقرب الى الفهم الدستوري من رأي مشروع الحكومة.

لكن حيث ان الموضوع لا شك واضح ان الاتفاق عليه بهذه الصورة شبة صعب فأني ارى ان طلب تأسيس الحزب، هو اعلان للحكومة بالتأسيس وليس طلب موافقة، وبالتالي لا ينتظر من الحكومة ان تعلن انها ترفض، انما تمتنع عن اعلان تأسيس الحزب فقط مبنية الاسباب.

حينذاك تخرج الحكومة من مشكلة انها رفضت الموافقة على امر دستوري، ويبقى حق المواطن بتأسيس الاحزاب حق دستوري وهو يعلم فقط، يعلم فقط الحكومة، لذلك ارى امكانية الخروج من هذا المطب بهذا المقترح وهو:-

اذا امتنع الوزير عن الاعلان، وهناك فرق بين الامتناع عن اعلانه وبين رفض الموافقة، اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها

بالفقرة (أ) من هذه المادة فعليه ان يبين جميع اسباب ذلك، وان يبلغها الى المؤسسين وفق الاجراءات المنصوص عليها بهذا القانون، ولا يجوز للوزير ايراد اسباب اخرى امام المحكمة. بهذا يمكن ان تبقى حق القانون بالعودة الى المحكمة الى المتضرر، وفي نفس الوقت لا تكون للحكومة حق الرفض، انما فقط تمتنع عن اعلان بتأسيس الحزب وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لسعادة الاستاذ قرش، ارجو ان يقدم الاقتراح مكتوباً الى عطوفة الامين العام، السيد المقرر.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة انها الاخوة، انا افترض ان الاحزاب ستحكم، وان حزباً سيتولى تشكيل الوزارة وان يكون وزير الداخلية من هذا الحزب، وان تحكّن هذا الحزب من الحكم على تشكيل الاحزاب الجديدة، هذا امر في غاية الخطورة فلا بد ان تكون جهة محايدة هي التي تفصل بين الاحزاب، في الحقيقة حينما يرفض وزير الداخلية، يترتب على هذا الرفض اشاعات تسيء لهذا الحزب، وتجميد لكثير مما يمكن ان يقوم به هذا الحزب وقد تكون الفرصة قليلة بحيث يمكن لهذا الحزب الحاكم ان ييمن شعبياً، وهذا الحزب الذي يمكن ان يكون قد بنى قاعدة جماهيرية عريضة ان يعوق.

ولذلك في الحقيقة اذا كان مخالفة تمويينية ترفع للمحكمة مشان المحكمة هي التي تحكم في هذه القضية، (٥+١) قروش في كيلو غرام فل، فالحقيقة نحن نتحدث حتى على قضية

كلنا من العمل

المتضرر، والمدعي والمدعى عليه من ادق الأمور القضائية ان يميز المدعي من المدعى عليه وأحياناً ينقلب المدعي الى مدعى عليه والمدعى عليه الى مدعي لو انسان ادعى ان له على فلان (خمسين) دينار، فقال نعم ولكن اعطيتك، اصبح المدعى عليه هو المدعي، وعليه ان يثبت انه اعطى والذي كان قد ادعى ان يحلف بين انه لم يأخذ منه، فهنا الحق للاردنيين، من الذي يتعسف في استخدام هذا الحق؟

صاحب الحق، هم الاردنيين لهم الحق في انشاء هذا الحزب، يزعم وزير الداخلية انهم تعسفوا في استخدام هذا الحق، وان المصلحة العامة تعطي الحق ضرر من ذلك، فحينئذ الشيء المنطقي اذا بدنا نقول ان المتضرر من يزعم ان الضرر واقع، فيرفع الحقيقة الدعوى على الذي يظن انه قد احدث الضرر بهذا.

الحقيقة الشكوى للقضاء تعتبر مثله، هذا كلام ارجو ان يشطب من جلسات المجلس، وان كان قبل بشكل نكته لانه يعود الوزير للقضاء، والشكوى لغير الله مثله الحقيقة الشكوى للقضاء امر ضروري، بل سلطة قضائية هي التي تحكم، ولذلك يعني القول بهذا حتى وان جاء على سبيل النكته فهو غير سليم ولا صحيح.

الحقيقة المادة (١٣) التي احتج بها، الاعلان غير الترخيص الزواج يتم بإيجاب وقبول، والاشهار بالعرس والطبله والزمو، الحقيقة هذا امر يعني هناك فرق شاسع جداً بين الاعلان الذي يقصد به الاشهار، وبين الترخيص التي هو اعطاء هذا الحق، وانشاء هذا

الحق، فهذا امر يعني يختلف عن الآخر.

اقول ليس من المنطق ان يكون الخصم هو الحكم خاصة عندما يحكم الاحزاب، ولهذا لا بد ان تكون جهة مستقلة هي التي تفصل بين الاحزاب فيما بينها، اذا تسلم حزب السلطة فاصبح هو المهيمن واصبحت الاحزاب يمكن ان يهمن عليها الا وهو القضاء وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً سعادة المقرر، سعادة الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس، في الحقيقة ان اللجنة القانونية حينما اعترضت على الفقرة (ب) من هذه المادة، لم يكن اعتراضها من فراغ، وان الصيغة التي جاءت كما وردت في المشروع، اعطت للوزير حق الرفض، اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب، وهنا اذا رفض الوزير التأسيس، ما على المؤسسين الا ان يقوموا برفع قضية، والمكوث امام المحاكم فترة طويلة، وهذا كمن انكر حق لشخص فقال له:

انا انكر حقك وامامك المحاكم، اشتكي كما شئت.

هذه لا شك انها معوقة، اعطت الوزير حق الرفض وعندئذ يتعسف باستعمال هذا الحق، والقضية امام المحاكم تاخذ سنوات او اشهر الله اعلم، انما الصياغة التي جاءت بها اللجنة القانونية سلبت هذا الحق من الوزير لانه ليس صاحب السلطة في الموافقة او عدم الموافقة، وما على الوزير اذا احسن ان الاوراق غير مكتملة او ان هنالك اعتراضات ما عليه الا

ان يحول هذه الاوراق لدى المحكمة المختصة لتكون كلمة الفصل للقضاء لا الى الادارة، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً سعادة الدكتور محمد الحاج، معالي الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي الرئيس.

في الحقيقة القضية لا تحتاج كل هذا البحث، لكن نفترض بانه التي اثارته اللجنة القانونية، اثير هذا المجلس واثري تقاليد، وهي وجهة نظر تقدر وتغترم لكن يا سيدي للنظر ماذا تقول اللجنة في المادة في فقرتها (ب)، اذا وجد الوزير ان شروط تأسيس الحزب غير مكتملة، فعليه الاعتراض على تأسيس الحزب امام المحكمة، ما هي شروط التأسيس؟

شروط التأسيس كما تحددها المادة (٥) بتقول، ان يكون اكمل الخامسة والعشرين من عمره. يعني لو جاء واحد من بين (٥٠) وعمره (٢٤) سنة هل في داعي انه وزير الداخلية يرفع قضية للمحكمة؟ انا شايف ان القضية نحن قاعدلين نختلف على شيء لا يحتاج كل هذا البحث، لو مجموعة من الناس، جاءت وهذا ممكن في بلد صغير مثل الأردن ولو كل هذه الخصومات، ومستهدف من كل هؤلاء الاعداء، وعلى رأسهم قوى عظيمة، وقوة فاعله مثل الصهيونية.

لو جاء مجموعة من الناس، فيهم ربه الوزير لو فرمل، لو قال لا أعلن وهذه الاسباب

فليلجأوا للمحكمة، النص الي خاف منه اخونا الدكتور محمد الحاج، الحقيقة النص هذا ما بخوف، لانه تقول المادة انه شهرين فقط وعلى المحكمة ان تبت هي المادة الذين يذهبون الى المحاكم اشعار، وتسجيل، وترخيص، ثلاث مراحل نحن ترخيص الي هو الاعلان الذي نعتبره ترخيص نحن في حالة الرفض، لنقصي شرط من الشروط، نرى ان الشخص هذا، ان وزير الداخلية قد لا يلجأ الى المحكمة، عفواً نفس الشخص الي عمره ناقص قد يسحب ويستبدل، ونحل القضية حزب ما أسس، لماذا نطلب من هذا الحزب او نعتبره مؤسسة، فيستاجر مكان، ويستاجر شعب او فروع في المناطق، وربما اشترى جريدة واصدرها الى ان تبت المحكمة في قرار وزارة الداخلية، لماذا لا يكون على بينة من أمر سلفاً هذا الحزب؟ انه يترتب شهر زمان، شهرين زمان بالكثير، وتبت المحكمة في رأيك، انا اكرر الاقتراح الذي طرحه الشيخ يعقوب قرش، اعتقد انه كان اقترح كافي وافي، اذا كان انا فهمته وكتبته كما قاله، اذا امتنع الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المادة المنصوص عليها فعليه أن يبين اسباب ذلك، وان ييلفها ولا يجوز ان يضيف اسباب جديدة امام المحكمة. فالحقيقة نحن قيدنا الوزير، لا تنسوا نحن نتكلم عن جو ديمقراطي، الوزير جاء من برلمان ايضاً، وأخذ ثقة في اي وزير في الداخلية، هو موافق عليه ويمكن سحب الثقة منه، لا يوجد مشكلة في هذا الشكل، ولا في هذا الحجم، رغم اعترافي بانه ما تفضل به رئيس اللجنة ومقررها، والسادة الاخوان في اللجنة، اثير هذا المجلس، وبحث

هنا من الشكلى

بحثاً فقهياً دستورياً عميقاً، وأرجو ان يطرح اقتراح الاستاذ قرش على المجلس الكريم شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً معالي الاخ سليمان، السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

ارجو ان اوضح نقطة يبدو ان فيها بعض الغموض لدى عدد من الزملاء الذين سمعتم، المادة (١٣) التي تقول: لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد الاعلان عن تأسيسه من قبل الوزير وفقاً لاحكام هذا القانون، كنت ارجو ان اناقشها عند الوصول اليها، لكن الكثير من الزملاء اثارها، الواقع هذه المادة التي اقترحتها اللجنة القانونية دون تناقض بالعكس مع انسجام كامل مع كامل النصوص اقترحتها خوفاً من بعض المحاذير التي اوردها بعض الزملاء، انه يا ترى هل مجرد ان اودع طلب التأسيس لدى الوزير أصبحت مسجلة؟ الجواب: لا اجراءات التأسيس لها طريقين اما ان يجد الوزير ان الاجراءات مكتملة، فيعلن مباشرة او لا يجد انها مكتملة فيحيل الامر الى القضاء، لكن اذا تقرر القضاء ان هذه الشروط مكتملة في الحزب، يصبح وزير الداخلية اعلانه في الحالات كاشف عن حق وليس منشأ للحق، وهناك فرق بين ما يكون قرار وزير الداخلية منشأ لحق طالب التأسيس وان يكون معلن عن حق طالب التأسيس لان الاصل ان الحق له في ممارسة

الحزبية، اما فيما يتعلق ببعض التصورات التي اثرت، واثارها ايضاً احد الزملاء المحترمين، انه ترى لو كان فعلاً بشروط التأسيس فيه نقص بسيط مثل ما اشير ان عمره (٢٤) بدل (٢٥) الواقع يوجد ضمانات واضحة في مادة اخرى ان الوزير الداخلية ان يستكمل، وان يستوضح اي من النقائص، وهناك فيه ضمانات في القانون بأن يحيل لأي سبب كان بالعكس، اما يا اخوه اننا ايضاً ادرك تحفظات البعض وخاوف البعض، لا ننسى ان الحزب مرة اخرى يا اخوان مواطن، تقع عليه سواء كان في مرحلة التأسيس او بدون تأسيس او بعد التأسيس، اولم يؤسس حزب كل النصوص الواردة في قانون العقوبات وهي شديدة، هناك مواد تتعلق بالجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي الجنائيات الواقعة على الدستور، اغتصاب سلطة سياسية او مدنية او عسكرية، جرائم الفتنه فيه عليها نصوص جرائم الارهاب فيه عليها نصوص، الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية او تنكر الصفاء بين عناصر الأمة، فيه قانون العقوبات عليها نصوص، النبل من مكانة الدولة فيه عليها نصوص، ايضاً الجمعيات غير المشروعة فيه عليها نصوص وهذه تنطبق على كل حزب في مرحلة التأسيس، او بعد انتهاء التأسيس.

اذن المخاوف الواقع يحميها القانون ويحميها قانون العقوبات نحن هنا ننفذ نص دستوري، يقول:

ينظم القانون طريقة التأسيس، اي اجراءات التأسيس نحن اجتهدنا ان هذا الحق لتنفيذه، هذه وسائل ضماناته والقرار وبالتالي

للمجلس الكريم وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً سعادة رئيس اللجنة، سعادة الاستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: شكراً معالي الرئيس.

يبدو ان النقاش ينطلق في بعضه من الاتهام وسوء النوايا سلفاً، كأن كافة المجرمين واصحاب السوابق يتحفزون الان لتأسيس احزاب، وهذا يثير في النفوس الاشتمزاز سلفاً، اقول بأن حق تأليف الاحزاب حق دستوري ومباشرة هذا الحق لا تكون بالحصول على ترخيص او اذن ولكن يبقى للقضاء حتى الرقابة بناءً على طلب الوزير، اي وزير الداخلية، ليصدر قراره بأن الحزب قد تم تأسيسه وفقاً للقانون، وهذا يعني ان ممارسة الحق الدستوري في تأليف الاحزاب السياسية محكومة بالقانون وتحت رقابة القضاء.

ومن هنا فإن الفقرة (ب) كما جاء في تعديلات اللجنة القانونية هي الاقرب والموافقة للحق الدستور للمواطن وهو ان وزير الداخلية يعترض على تأسيس الحزب امام المحكمة خلال فتره ويعتبرها (شهر) من تاريخ المدة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٩)، ولذلك اؤكد على ما جاء بتعديلات اللجنة القانونية على الفقرة (ب) وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً إعادة الاستاذ، اما وقد حضر معالي الرئيس الدكتور عبداللطيف عربيات فارجو ان

ادعو الى ترأس هذه الجلسة، وبعدها يستكمل المجلس النقاش حول هذه المادة.

وهنا ترأس معالي الدكتور عبداللطيف عربيات الجلسة.

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، نستأنف الجلسة حسب ما هو مقرر، اخوانكم اعضاء الوفد التركي يهدونكم السلام ويتمنون لكم كل التوفيق قام هذا الصباح جلالة الملك وسمو الامير، وكان لقاء اخر هنا بالمجلس الزيارة والحمد لله كانت ناجحة وموفقة، والعلاقات طيبة، وان شاء الله تزداد بيننا وبين البرلمان التركي والشعب التركي الشقيق.

الزيارة والحمد لله، زيارة الوفد التركي كانت موفقة، وقد قام الوفد بزيارة جلالة الملك وسمو الامير هذا الصباح، وافقتهم في هذه الزيارة الاخوة الوفد البرلماني التركي يهدونكم السلام ويتمنون لكم كل التوفيق، ويدعون الى عمل مشترك ان شاء الله مقبل معهم نستأنف باب العمل، الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: ذاتها زملائي النواب يطلبوا بكسب بالانجاز والاختصار خاصة، فنحن الآن في الدورة الاستثنائية الاخيرة، وربما هذه هي الجلسة الرابعة بهذه الدورة، وتأخر المجلس عن مواعيد بساعة كاملة وتحدث مجموعة من الزملاء، لذلك اذا كنا نرغب بالانجاز فلقد اقترح احد الزملاء وهو الاستاذ يعقوب قرش، هناك اقتراح محدد وثني عليه، فاني اقترح اقبال باب النقاش

كلنا من أهل

والتصويت على اقتراح الشيخ قرش، وشكراً.
اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
الاستاذ عبدالرؤف نقطة نظام.

السيد عبدالرؤف الروابده: شكراً
سيدي الرئيس. اذا طرح اقبال باب النقاش،
ونثني عليه وفقاً لاحكام النظام بطرح للتصويت
فوراً، بعد ان يتكلم واحد ضد اقبال باب
النقاش وواحد معه، انا لا اتكلم مؤيداً، ولكني
اشرح النظام الداخلي، فطلب اقبال باب
النقاش طرداً للنظام يقدم على اي اقتراح اخر،
فيعطي الحق لاحدهم ان يتكلم ضد اقبال باب
النقاش، واحدهم يتكلم مع اقبال باب
النقاش، ثم يصوت على ما هو بعد ذلك ولا
يجوز النقاش في اي موضوع اخر شكراً سيدي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً. حقيقة حتى
نوفق بين الامرين انه نعطي بعض الاخوة
المجال، وحتى نجتمع المقترحات المقدمة،
فنعطي الدور لبعض الاخوة حسب ما هو
مسجل. الشيخ عبد المنعم ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت:
بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي
الرئيس.

يؤسفني اشد الأسف ان يكون الاقتراح
دائماً ياقف النقاش من قبل نواب تحدثوا بدل
المره مرتين او خمسة مرات، فهذا احتكار مقيت
. يتناقض مع مبادئ الحرية والشورى في هذا
المجلس الكريم، وارجو من الرئاسة الجليلة ان

تراجع مبدأ المساواة دون النظر لمشل هذا
الاستبداد والتعسف الذي يقترحه البعض
احتكاراً لسين ضد صاد.

السيد عبدالرؤف الروابده: سيدي
الرئيس حتى لا تسمع كلام الزميل وفيه تجريح
انا احترمه واقدره واجله، ولكنك لم تسمع كلمة
تجريح التي صدر عن لسانه، اقترح إيقاف
التجريح.

معالي رئيس المجلس: ارجو ان يكون
الحديث مباشرة ولو بإشارة.

السيد عبد المنعم ابو زنت: يا معالي
الرئيس انت اعطيتني الحق في الكلام، وبأي
حق يدخل هذه الدخلة دون اذن؟ بأي حق؟
شائق السيارة اذا خالف الاشارة الضوئية
بخالف، فلا يجوز هذا، انا ما قصدت انساناً
بعينه.

معالي رئيس المجلس: استاذ ابو عصام
رجاءاً ان تنقيد بالنظام، كل ما قيل مسجل ولك
حق الاعتراض، لكن ارجو عدم الرد مباشرة
تحت اي عنوان، استاذ ابو زنت رجاءاً الكلام
مباشر ودون ذكر الاسماء.

السيد عبد المنعم ابو زنت: ما ذكرت
اسماء.

معالي رئيس المجلس: ودون تعليقات،
ساؤقف اي واحد يتداخل بأي شيء جانبي او
ذكر اسماء، كلام مباشر على الموضوع تفضل
استاذ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم.
نظراً للشعور الشعبي من عدة حكومات

دون محكمة، ونقلوا ذلك الظلم والاستبداد في
بالنا في جماعة تقدمت بطلب تأسيس حزب
وليسوا من الانبياء المعصومين ولا العلماء ودعاة
الاسلام، بل من عامة الناس، فسوف ينظر
اليهم بكل سخيرة.

لذلك: اعود لأؤكد مرة ثانية، صوتاً
للحرية والعدل والمساواة بين المواطنين. ان
يكون اعتراض وزير الداخلية امام المحكمة.
ولاجل ذلك اؤكد على قرار اللجنة
القانونية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير: شكراً معالي
الرئيس.

حقوق المواطنين في الدستور كثيرة
والقوانين وضعت لتنظيم هذه الحقوق وهناك
مادة لازمة لكل قانون وفي قانوننا هذا هي المادة
(٢٩) حيث تقول: رئيس الوزراء والوزراء
مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ولم يقل
القانون المواطنون مكلفون بتنفيذ احكام هذا
القانون والشخص الذي يكلف بتنفيذ القانون
هو المسئول عن منح او عدم منح اي حق ضمن
القانون والشخص او الاشخاص الذين
يعتقدون بأن حقهم اخذ منهم يلجأون عادة الى
القضاء.

وهنا وزير الداخلية هو من يمثل رئيس
الوزراء والوزراء بتنفيذ القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
مود الهويل.

سبق ان مارست لونا من التعسف والاستبداد،
فأرى من المصلحة العامة، ولشلا تنهم اية
حكومة بالمماثلة والالتفاف على ممارسة الحرية.
ومن باب صيانة الحرية ان يكون الاعتراض على
تأسيس الحزب وزير الداخلية امام المحكمة.
لان المحكمة سلطة قضائية مستقلة، الاصل
فيها تحقيق العدل والمساواة وعدم التحيز
للحكومة او للجماعة التي تقدمت بطلب
تأسيس الحزب.

ومن ثم تكون المحكمة الحكم الفصل في
الاعتراض على تأسيس الحزب واذا خاطب الله
عز وجل نبيه داود عليه السلام بان يلتزم بالحق
وعدم اتباع الهوى «يا داود انا جعلناك خليفة في
الأرض، فاحكم بين الناس بالحق، ولا تتبع
الهوى فيضلك عن سبيل الله».

بل إن الله سبحانه خاطب سيد الرسل
الكريم سيدنا محمد ﷺ فقال له «ثم جعلناك على
شريعة من الامر فاتبعها، ولا تتبع اهواء الذين
لا يعلمون» واذا خوطب الرسل المعصومون
بعدم اتباع الهوى، فمن باب اولي ان يخاطب
وزير الداخلية في اية حكومة بعدم اتباع الهوى،
وبخاصة ان تجاربنا المريره في اردن الحشد
والرباط تقول لنا: كم من وزير داخلية نافس
اهل الهوى في اتباع الهوى حيث سبق لبعض
وزراء الداخلية ان حولوا علماء الأمة ودعاة
الاسلام الى المعتقل بعد ان شربوا القهوة العربية
لدى الوزير.

بل بلغ الاستخفاف لدى بعض وزراء
الداخلية ان داسوا كرامة الانسان المواطن وقالوا
للعلماء واذا تنقسم بكلمة ستحولون للسجن

كلنا من الشعب

السيد محمود المومل:

بسم الله الرحمن الرحيم، السؤال سبقي له معالي أبو جاسم، وما هو تعريف محكمة العدل العليا؟

هو الطعن في القرارات الادارية فلو حصل ان تقدم وزير الداخلية بالاعتراض وتقدم محامي مقدمي طلب التأسيس بعدم اختصاص المحكمة. اين يذهب وزير الداخلية؟ وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً، الاستاذ عبدالسلام فرجات.

السيد عبدالسلام فرجات: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس، الاخوة الكرام.

اولاً: ارجو ان اسجل كلمة احتجاج وعتب بنفس الوقت على الاخوة الزملاء الذين حاولوا التشكيك في موقعي في اللجنة القانونية، وهو موقف واضح، ليس فيه لبس، عارضت فيه هذه المادة، وكتبت مخالفة وسلمتها في ذلك الوقت الى الشخص كاتب اللجنة. وقد شهد مشكوراً، اخي الدكتور علي الفقير وهو عضوفي اللجنة، وكذلك معالي الاستاذ محمد فارس الطراونه، وكان مشاركاً لي في المخالفة، الا انه عاد وانسحب اصلاً من اللجنة القانونية، ولذلك انسحبت مخالفتي على ذلك، من حيث الموضوع سيدي الرئيس، الحقيقة ان صياغة اللجنة القانونية تتعارض كلياً في الفقرة (ب) مع ما اقرته في الفقرة (أ) من نفس المادة، لانه ابتداءً في الفقرة (أ) اقرت اللجنة انه اذا كان طلب التأسيس الحزبي مستوفياً للشروط

منصوص عليها في القانون يعلن الوزير، ثم جاءت في الفقرة (ب) لتقول اذا وجد الوزير ان الشروط غير مكتملة اذن هي اقرت ابتداءً ان الشروط اذا اكتملت فعل الوزير ان يعلن، وبالفقرة (ب) تقر ايضاً بأن الشروط اذا لم تكن مكتملة اي، يذهب الوزير الى المحكمة، هنا تناقض حقيقي وواضح بين الفقرتين، وصياغة اللجنة القانونية لهذه الفقرة، ليس بالصياغة التي تحدم الهدف حتى الذي يذهبون اليه سيدي الرئيس لا اريد ان اذكر باختصاصات محكمة العدل العليا، وهي محددة بقانون خاص وقد اشار اليها واغنائي من تكرارها الان معالي اخي محمد فارس الطراونه، فمحكمة العدل العليا لها اختصاصات محددة في قانونها وهي محكمة ادارية، والقضاء لديها هو اختصاص للقرار الاداري، وليس لاي شيء اخر، وهي محكمة الغاء للقرار الاداري. وهذا متفق عليه في جميع الفقهي وشرح القانون.

التناقض الآخر سيدي الرئيس الحقيقة واريد ان اذكر اخي معادة الاخ رئيس اللجنة القانونية، بقوله بان هذا حق، حتى ان هناك مادة اساسية في القانون، تقول بان صاحب الحق لا يجوز له ان يقتضي حقه بيده وهو يعلم ذلك، وهذه قاعدة عامة، وليست مخصصة بشيء محدد، على صاحب الحق الا يقتضي حقه بيده، وانما اذا حدث ان تناول شخص ما على حقه، فعليه ان يلجأ الى القضاء.

النقطة الاخيرة سيدي الرئيس التي اريد ان ابينها، هي ان عملية الطعن امام المحكمة وما اشار اليها بعض الاخوة من خوف لانها

قبل مجيء معاليك، وكان الكلام واضح حول وجهتي نظر، لا اري ايه اضافات اصحاب وجهة النظر الذين مع قرار اللجنة القانونية يصرون على وجهات نظرهم ولديهم مبررات واصحاب وجهة النظر التي مع مشروع الحكومة ايضاً لديهم مبررات ويصرون عليها، لا اري جديداً في النقاش، لذلك اقترح او ادفع باغلاق باب النقاش، والتصويت اما على المقترحات التعديلية واما على قرار اللجنة القانونية واما على مشروع الحكومة.

لا يوجد اضافات معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اخ ابو فيصل اذا سمحت انا معك في هذا، لكن حتى بعض الاخوة المسجلين في القائمة انظر اليها، لعل ناس مع، وناس ضد، ونكون خفضنا من الاعتراضات حقيقة، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس،

في الحقيقة انا كنت أنوي ان اعزف عن الكلام في هذه المادة ذلك ان الخلاف هو خلاف في الرأي وليس في القانون، انا اري ان ما ذهبت اليه اللجنة القانونية امر صحيح، وغير مخالف للقانون والدستور، وايضاً ما ذهبت اليه الحكومة ايضاً امر صحيح، حقيقي هذا كفتوة لانه انا سمعت من بعض الزملاء الرد على البعض في الفقه القانوني، من ناحية قانونية ليس خطأ رأي اللجنة القانونية، بل بالعكس هو قرار متقدم وعصري ايضاً قرار الحكومة ليس خطأ، لكن اود ان اتكلم في نقطة لم يسبقني في الحديث بها اي من الزملاء، النقطة ترد على وجه

متأخذ وقتاً اذا لجأ وزير الداخلية الى الطعن امام المحكمة الا يستغرق الطعن امام المحكمة نفس الوقت الذي يستغرقه الطعن امام المحكمة نفس الوقت الذي يستغرقه الطعن المقدم من المزمسين انفسهم؟ هذه تساؤلات سيدي الرئيس اضافة الى تناقضات متعددة اشار اليها الزملاء وهي المادة (١٣) ايضاً انه لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه الا بعد صدور قرار من الوزير بالاعلان وعدلت، هناك تعديل عليها، او بعد صدور قرار من المحكمة لذلك.

فالانسجام القانوني حقيقة، هو ان تبقى المادة كما هي وليس فيها اي تخوف مما يبديه الاخوان لان النتيجة واحدة، النتيجة هي اننا سنلجأ الى المحكمة، وهي التي ستخصص في هذه الخصومة. سلباً ام ايجاباً، سواء قدمت الدعوى من هذا الطرف او ذاك، القرار النهائي هو لمحكمة العدل العليا المختصة بذلك، ولكن حتى ينسجم الامر وتنسجم القواعد القانونية وسياقها واجراءات التقاضي، نجد ان صياغة مشروع الحكومة، هو اكثر دقة واكثر حكمة واكثر موضوعية، ولذلك اقترح واصر على بقاء الفقرة كما وردت في مشروع الحكومة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس. الحقيقة المادة (٥٤) من النظام تقول ياخذ دائماً في الكلام، في الاحوال التالية :- اولاً: ابتداء الدفع بعدم المناقشة حقيقة معالي الرئيس انا تشرفت برئاسة هذه الجلسة

هذا من أجل

كان من العمل

التحديد في قرار الحكومة فيما يتعلق بالفقرة (ب) وارجو من الزملاء والحكومة الكريمة، ان تقرأ النص بدقة يقول النص: - اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب، او لم يعلن على تأسيسه عليه ان يبين اسباب قراره، انا اتسأل كيف لشخص لم يعلن عن تأسيس الحزب ان يبين اسباب عدم الاعلان هذا السؤال اياها السادة القرار الاداري اما ان يكون صريح واما ان يكون ضمني ومثل القرار الصريح ان يرفض او يقبل ترخيص الحزب هو قرار صريح يرفض او يقبل صراحة، القرار الضمني او ما يسمى بالقرار السلبي، هو ان يقع مصدر القرار او الجهة الادارية هذا الطلب، طلب الترخيص في الدرج دون ان يفصح عن ارادته، عندها يكون هناك قرار سلبي تمت معالجة مثل هذا الحالة في قانون محكمة العدل العليا الذي يميز هذا المجلس بأقراره لذلك سيدي الرئيس، انا ارى ان هناك تناقض الامر جيد في موضوع الرفض، لكن اذا لم يعلن يعني ليس من حق الوزير يعني اذا ابقينا النص على ما هو عليه ان يبقى طلب الترخيص في الدرج الى ما لا نهاية؟

اذن يبقيه، نعم من حقه ان يبقيه، فلذلك سيدي الرئيس انا ارى ان نحسم هذا الخطأ الصياغي بأن توجه النظر الى انه لا بد للوزير ان يفصح عن ارادته صراحة، طبعاً مذكوره المده الوارده في السادة، لكن اذا لم يعلن قرار سلبي، الاصل ان يبقى القرار في الدرج او القرار الترخيص في الدرج، وقانون العدل العليا اعطى حق طبعاً للمتضرر ان يطعن خلال مدة معينة في القرارات السلبية، لكن هنا تناقض مادة حددت كيف يتخذ القرار خلاف ما ذهب اليه

قانون محكمة العدل العليا، لذلك هذه النقطة التي ارجب بايضاحها بحيث ان نلزم الادارة بان تفصح عن اراءها خلال مده محده، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: هل هناك من اقتراح محدد استاذ سليم؟

السيد سليم الزعبي: الحقيقة بحاجة الى صياغة، يعني اذا الكلام يعني لا في قبول عند الزملاء، لا بد من الصياغة حقيقة في الاتفاق مع الحكومة.

معالي رئيس المجلس: متى يكون في مجال لطرحة كمقترح.

السيد سليم الزعبي: صحيح.

معالي رئيس المجلس: وان كان هناك شيء يقدم خطياً، اذا اتفق على شيء خطي يقدم. معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية: في الواقع ان النص المقدم من الحكومة، يلزم الوزير ان يبين اسباب قراره، وان يبلغه الى المؤسسين، وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وبالتالي لا يرد القول بإمكانية ان يضع الوزير الطلب في ادراجة، فالنص يقول اذا رفض الوزير، الموافقة على تأسيس الحزب، اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب او لم يعلن عن تأسيسه خلال المده المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

عليه نص أمر ان يبين اسباب قراره ويبلغ الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً. الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع اشير، الواقع انا لا ارى ان هناك قضية اجتهادية، والاثنان صحيحتان كما ذكر الزميل الاستاذ الفاضل سليم، الواقع اعود لنقطة ارجو مرة ثانية ان تبقى في الذهن انه نحن لما غارس حق، اطلاقاً لا يجوز ان يكون قرار ولا للوزير الداخلية في هذا الشأن اطلاقاً فلذلك انا اعتقد ان ما ذهبت اليه اللجنة القانونية هو الصحيح، وهو دستوري. مجرد توجه الذهن ان الاعلان من قبل وزير الداخلية، ان هذا قرار اداري، انا باعتباري ان هذا توجه لا صحيح ولا دستوري، اعلان الايراد هو اعلان ارادة الناس، الناس الذين يعلنون في ارادتهم انهم يريدون ان يمارسوا الحزبية ام لا، الواقع بعض الاجتهادات انا لا ارى هذا يقع في باب الاجتهاد، مع الاحترام بعض الاجتهادات التي وردت، انا اراها فيه باب غرائب الاجتهادات القانونية، الواقع واضح انه في كل قانون يا اخوان يصدر عن هذا المجلس، وحتى بحكم الدستور ان رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذه، لما يكونوا مكلفون بتنفيذه، ليس مكلفون بوضعة، فهم مكلفون بتنفيذ القانون الذي تضعونه، فلذلك واحد يقول انه والله وزير الداخلية والوزراء ورؤساء الوزراء مكلفين بتنفيذ القانون طبعاً مكلفين بتنفيذ كل قانون، هذا وغيره. لكن من الذي يضع القانون؟ هم مكلفين بتنفيذ القانون الذي يضع هذا المجلس بحسم الخلافات التي تتناقص اليها والتي تأمل

وسنظل الى اتفاق عليها، بالضرورة، فأذن مقولة انه ينسب القانون هو يضع القانون، اعكسها، هذه من الغرائب حقيقة ان نصل الى هذا الاجتهاد. اما مقوله انه لا يجوز اقتضاء الحق بالذات ارجو ان اذكر الزميل الذي يقول بهذه المقولة ان هذا في المجلة هذه قاعدة فقهية تحت باب الغصب لنحامي الناس، لما تغصب الحقوق تلجأ الى السلطة لاسترداد الحقوق، اما الاصل انك تستعمل حقل، حق الملكية اصلاً عناصره حق الاستعمال والاستغلال والتصرف فيه، وهذا حق للمالك لا يقيد، اما في باب الغصب عندما تغتصب الحقوق يلجأ الى القاضي لاسترداد الحق، عن الناس لا تعمل مشاكل وعصابات، وتصير كل واحد يقضي لذاته.

ارجو ان اقول ايضاً ان هذه مقولات ضمن الغرائب حقيقة القانونية في الاجتهاد هذا.

اريد ان اقول نقطة موضوعية انني حديثي فيها، فيما يتعلق بالذهاب الى القضاء، ولماذا هذا يا اخوان مره ثانية اذكر لماذا مهم؟

الواقع لما اقول للمواطن يا اخوه، اذهب الى القضاء معنى ذلك ان عليه اثبات ما ينقض قرار وزير الداخلية واحياناً اثبات النفي في القانون يصل الى الاستحالة، لكن جهه الادارة التي لديها كل المعلومات، عندما يسيء مواطن استعمال الحق، تضع كل ما عندها من معلومات لدى القضاء، ليفصل في كل الوثائق والمعلومات الموضوعة امام القضاء.

اعود الى نقطة تتعلق في صميم النص الي

اثارها زميلي الاستاذ سليم الزعبي، الواقع الي اثاره لعلأ احد العيوب التي ترد على الفقرة (ب)، الواقع النص عم يفرق بين حالتين، حالة الرافض الايجابي بأن يقول رفضت، النص واضح انه يقول عليه ان يبين الاسباب، اما عندما لا يعلن عن التأسيس، لما لا يعلن اصلاً معناه لا يوجد قرار في اسباب طبعاً، الواقع عدم الاعلان، رفض ضمني لذلك لا يريد فيه التسيب، لانه لا يكون فيه قرار ضمني النص من هذه الناحية معين حقيقة، لكن نحن الواقع لانا ارتأينا وتوجهنا انه هذا النص لا دستوري، ولا صحيح، ولا حتى في الاجتهاد، انه الاعمال الصحيح للدستور هو ما ذهب اليه اللجنة القانونية، ومع ذلك هناك عدة اقتراحات مطروحة، ارجو ان تطرح على هذا المجلس الكريم ليحسم بها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الداخلية.

معالي وزير الداخلية: شكراً معالي الرئيس.

سعادة رئيس اللجنة القانونية يقول: بأنه النص معيب، لان تحليل القرار واجب في حالة عدم الموافقة.

ولان الامر على درجة من الدقة والاهمية، فلنقرأ النص بأنه وده، لكي نخرج بالنتيجة التي اعتقد يقيناً بأنها تختلف مع ما طرحه سعادة الزميل.

النص يقول وقد جاء مطلقاً، والمطلق يؤخذ على إطلاقه.

اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس

الحزب او (بدنا نعطفها عليها) لم يعلن عن تأسيسه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

اذن جمع الحالتين المشروح، عليه ان يبين اسباب قراره اي في اي من الحالتين، عليه ان يبين اسباب قراره، ويبلغ الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون اذن سيدي الرئيس، القول بأن التعليق لا يرد الا في حالة عدم الموافقة على طلب التأسيس غير الوارد، فالحال هو بحكم هذا النص الأمر، يلزم الوزير بأن يعلن قراره في الحالتين، في حالة عدم الموافقة، او حالة عدم الاعلان عن التأسيس، فهو لا يملك الوزير اي وزير ان يمنع عن ذلك، والا كان قراره معيباً ومعرضاً للطعن لدى محكمة العدل العليا، وقابلاً للإلغاء او البطلان، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس. حاولت طيلة هذه المدة ان اجمع الادله المنطقية والقانونية والدستورية التي تخرجني من ازمي الماضية الوقوف عند هذه الفقرة، ومعدرة لأخواني جميعاً وخصوصاً سعادة الاخ رئيس اللجنة القانونية الذي في الغالب اتفق مع كثير من القضايا الكلية والمبادئ العامة التي يطرحها والتي نتذكر فيها جميعاً.

ايها الاخوة نحن نشرح للدولة وللدولة نخوض تجربة ديمقراطية نسعى جميعاً لتعميقها،

وان تكون تجربة رائدة للوطن العربي بأسره امام هذا ارجو ان تسمحوا لي ان اقول:

- ان تنظيم الحياة السياسية في اطار الديمقراطية يتطلب السير وفق الضوابط الدستورية والقانونية، وعلينا ونحن نسعى الى تعميق التجربة الديمقراطية ان نكون على بصيرة واضحة لئلا ننزلق الى الديمقراطية (اي الفوضوية)، التي من شأنها ان تعصف وبالتجربة الديمقراطية وفساد الحياة السياسية والنظام العام للدولة.

- يبدو ان جوهر المشكلة لدى الاخوة الذين يرون رأي اللجنة القانونية يكمن في أزمة الثقة في الارادة التي كرستها تجارب الماضي والتي اشارك المقتنعين فيها قناعتهم، لكن أزمة الثقة هذه يجب الا نتجنبها من خلال فتح باب يحتمل أن تقتحمه الفوضوية التي قد تكلفنا ما هو اكبر من امتناع وزير الداخلية عن اعلان تأسيس حزب. ونأمل ان نتعزز الثقة في الادارة من خلال نضج التجربة السياسية الديمقراطية التي نعيش.

- اما الأمر الثالث فهو استحالة تمكين الرقابة القضائية من الغاء ارادة مجموعة من المؤسسين للحزب المخالف لاحكام الدستور من خلال النظر في اعتراض الادارة على قرار لهيئة ليست من شخصيات القانون العام فالمحكمة والحالة هذه ملزمة برد اعتراض وزير الداخلية شكراً على قرار ليس من قرارات الادارة إذ أنها مختصة بالنظر في الطعون المقدمة فقط اذا كانت ضد قرارات الادارة ليس الا.

- من هنا وما دمنا نحتكم للدستور

وننظمه لعلاقات السلطات الثلاثة تعاوناً واستقلالاً وما دام الاصل في الحقوق ابحاثها ومشروعية ممارستها فإن الاصل لا تقف الادارة في وجه ممارسة اي من مشروع لمواطنين، وإن حصل مثل هذا بقرار تعسفي من الادارة فإن الجهة الدستورية التي اناط بها الدستور الغاء مثل هذه القرارات التعسفية هي القضاء ولا تملك والحالة هذه الا الاحتكام الى القضاء الذي نسعى جميعاً الى تعزيز الثقة به.

- ان القضاء هو الجهة التي ستفصل في الخلاف بين الادارة والحزب تحت التأسيس، لكن هذا الدور المنوط في القضاء يستحيل ممارسته الا وفق الاجراءات القضائية والتي تتطلب ان يكون القرار المطعون فيه قرار ادارة وليس قرار هيئة ومجموعه ليست من شخصيات القانون العام.

- من هنا وعلى الرغم من احتمال تعسف الادارة في استخدام سلطتها في استعمال المواطن لحقوق شرعية وشرعية الا أن المسار القضائي ضمن الاطار الدستوري لا يترك لنا خياراً دستورياً في التقاض امام القضاء إذ تشبثنا بالرأي الذي ذهب له اللجنة القانونية في الفقرة (ب) من المادة العاشرة من هذا القانون اذ ان هذه الفقرة اذا حظيت برأي الأغلبية فأنا وزير الداخلية يطعن فيها لا تملك او فيها تملك المحكمة النظر في الطعن فيه اي أننا حصناً ارادة اي مجموعة بتشكيل حزب حتى ولو كان مخالف للدستور الا اذا عدل قانون محكمة العدل العليا بحيث يمكن الادارة من السطعن في قرارات الأفراد او الهيئات غير المعتبرة من شخصيات

القانون العام.

- اتى مع الزميل الاستاذ سليم الزعبي فيها ذهب اليه من عبارة وعدم اعلان الوزير عن تأسيس الحزب من اننا تشكل قراراً ضمناً غير صريح قد لا يشكل الاركان الاساسية للقرار الاداري الذي يمكن المتضررين من الطعن فيه ولذا فاني اقترح شطب عبارة «أو لم يعلن عن تأسيسه» من صدر هذه الفقرة وارى الموافقة على الفقرة كما وردت في المشروع بعد شطب العبارة المشار اليها آنفاً، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اخوانا نعود حقيقة بروح الثقة بكل ما قيل ونعتر بكل ما قيل، هو اجتهاد والكل يحديه المصلحة العامة والامر لا يتعدى حدود الاجتهاد وبروح الثقة نقول:

ان كل ما قيل خير ومحاولات جاده، لوضع افضل ما لدينا، لهذا اعتقد ان المادة العاشرة اخذت ابعاد واضحة.

اذا سمع لي الاخوان، رجاء الامر لا يحتاج الى اكثر من ذلك، الامر لا يحتاج الى اكثر من هذا، الآراء واضحة وبينه، وهناك المادة العاشرة فيها البند، اذا سمحتم لي الايدي كثيرة، وعندي قائمة، هل تريدون ان استمر بالقائمة؟ يعني لا تريد حاجه. الاستاذ مقرر اللجنة نقطة نظام.

السيد المقرر: في الحقيقة، هي التي انا سأطرحها ان افهم الاصل من اراد أن يتحدث في هذه القضية يتحدث ويكتب القائمة، وكل انسان يبدي رأيه انما اذا اقتصر افعال باب النقاش لا يسقط حق الذين سجلوا، الذين

يريدون ان يستأنفوا التسجيل مرة ثانية حيثشذ يمنعون والا يتكلم مجموعة من الناس قليلاً، ثم بعد ذلك لا يطلع على آراء الآخرين هذه النقطة التي اريد فعلاً ان اضعها للبحث وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، حقيقة عندما يتحدث (١٧) من الاخوان بعد اقتراح باب النقاش والامر حقيقة ليس جديداً، الامر مسدوس اذا سمحتم، ولا يحتاج الى بحث جديد، حقيقة انا ارى ان هناك اعادة بما قيل، نحن لدينا الآن عدة اقتراحات، ولدينا مشروع المقدم من الحكومة ولدينا رأي اللجنة القانونية، واقتراحات مقدمه وثني عليها، لا اعتقد ان الآخر هناك في شيء فيه ليس غير واضح ولهذا نقرأ، هناك المقترحات موجودة المشروع المقدم، استاذ الامين العام، وان كانت هناك مقترحات وتثني عليها تقدم، الاستاذ الامين العام تقرأ المقترحات.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس، الاقتراح الأول.

هو الاقتراح المقدم من سماحة الاستاذ علي الفقير والمتعلق بتعديل نص الفقرة (ب) من المادة (العاشرة) يقول الاقتراح:

اذا وجد الوزير ان شروط تأسيس الحزب غير مكتمله فعليه ان يرفع قرار رفضه الى المحكمة خلال ثلاثين يوماً الى اخره.

معالي رئيس المجلس: هل المقترح مثنى عليه؟

السيد الامين العام: نعم مثنى عليه.

معالي رئيس المجلس: الاقتراح الثاني.

وحقيقة انا مؤمن تمام الايقان ان الفقرة (ب) فيها لبس ولا يجوز ان تخرج عن المجلس بهذا الشكل.

والله ما يعرف معالي عبدالرؤف وزملاءه تكلموا كثيراً ما احد اعترض الحقيقة، وتكلموا كلام قانوني، خلبنا تتكلم يا سيدي.

معالي رئيس المجلس: ارجو عدم المقاطعة.

السيد سليم الزعبي: ارجو من الرئاسة ان تمتنع الزملاء من مقاطعتي.

معالي رئيس المجلس: ممنوع منع بات يا اخوان، هل هذا يحتاج الى اعلان يعني؟ اخواني ارجو من الجميع عدم المقاطعة.

السيد سليم الزعبي: حقيقة وانا متأكد ان الزميل الاخ ابو عصام حريص ايضاً على ان يخرج قانون متميز عن هذا المجلس. فية اقتراح من الاخ فخري ان لا تقاطعتي الرئاسة ايضاً. سيدي الاقتراح يقول كما يلي: الفقرة (ب) نقسمها الى قسمين:

١ - اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، فعليه ان يبين اسباب قراره ويبلغ الى المؤسسات وفقاً للاجراءات المنصوص في هذا القانون.

٢ - اذا لم يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، فيعتبر ذلك اقراراً بتأسيس الحزب.

يعني وكأني انا بلزمه اذا لم يعلن فيه حزب

السيد الامين العام: وهو الاقتراح المقدم من سماعة الدكتور يوسف الخصاونه ايضاً متعلق بتعديل نص الفقرة من نفس المادة والذي ينص على ما يلي:

اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب او لم يعلن عن تأسيسه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يحيل طلب التأسيس مع اسباب الرفض الى محكمة العدل العليا لتأييد او نفي قراره. وقد ثني عليه الدكتور محمد الحاج.

الاقتراح الثالث:

وهو الاقتراح المقدم من سماحة الاستاذ يعقوب قرش، وهذا هو نصه:-

- اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فعليه ان يبين اسباب ذلك وان يبلغها الى المؤسسات وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ولا يجوز للوزير اياد اسباب اخرى امام المحكمة.

الاقتراح الرابع:

وهو الذي ورد في سياق المداخلة التي قدمها معالي الاستاذ عبدالله المكايله وهو: القاضي بشطب (او لم يعلن عن تأسيس).

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي، هل هناك مقترحات مثنى عليها؟ الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: اقتراحي سيدي انا صفته بناءً على طلب معاليك، سيدي الفقرة (ب) من المادة، وحقيقة حتى نخرج من اللبس

معناته اذا لم يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فيعتبر ذلك اقراراً بتأسيس الحزب. هذا اقتراحي سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: رجاءاً يقدم مكتوباً، هل هناك مقترح جديد؟ تفضل استاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً سيدي. انا اقتراحي استند الى المادة (الثالثة)، حيث عرفت الحزب واهدافه الفقرة (ب) شطب حيث انها تتعارض مع روح مشروع القانون والديمقراطية للاسباب التالية:

المادة الثالثة تعرف الحزب باهدافه، كون اهدافه واضحة اذن اي حزب لا يمكن ان يكون حزب دون تحديد اهدافه ومعرفة لدى الجهة المعنية.

المادة الرابعة هي حق دستوري للاردنيين بايجاد الاحزاب كون الاهداف معروفة. اقتراحي على ماذا استند؟

معالي رئيس المجلس: استاذ عبد العزيز مقترح؟ تفضل اقر لنا الاقتراح.

السيد عبد العزيز جبر: هذه الفقرة من المادة (العاشرة) تتعارض مع القرآن الكريم، لأن الله تعالى يقول: «ولكن منكم امة امرنا بذلك، والدستور الاردني جاء مؤيداً لهذا لذلك ارى ان هذه يعني مقيدة لحقوق الشعب الاردني رفضاً مطلقاً.

معالي رئيس المجلس: ما هو المقترح؟

السيد عبد العزيز جبر: الرفض، الشطب.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخوة، الامانة العامة تجمع هذه المقترحات، وتوفق بينها، تجمع التشابه منها، ونعود بعد صلاة الظهر وتكون قد اعدت الامانة هذه المقترحات بشكل قريبة من بعضها البعض. «رفعت الجلسة للاستراحة والصلاة»

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الرجاء من الاخوة ان يأخذوا مقاعدكم، نرجو من الحكومة عدم اعاقا وصول النواب الى مقاعدكم.

الفقرة (ب) هناك الاصل المقدم من المشروع، هناك قرار اللجنة القانونية، وهناك عدة مقترحات، السيد الامين العام نبداً بالأبعد ثم الاقرب.

السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئيس.

الاقتراح الأبعد هو الاقتراح الذي قدم من سعادة النائب عيسى الريموني وسعادة النائب عبدالعزيز جبر والقاضي بشطب الفقرة (ب) من المادة العاشرة.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على ذلك؟ رجاءاً عد الاصوات.

السيد الامين العام: ٧ من ٦٢.

معالي رئيس المجلس: ٧ من ٦٢، مقرر اللجنة نقطة نظام.

السيد المقرر: الحقيقة ما المقصود

الأبعد في اعتقادي هو قرار اللجنة القانونية لانه يختلف اختلاف مباشر مع ما قدمته الحكومة، والاقتراحات الاخرى هي اقتراحات توفيقية بين رأي الحكومة المشروع وبين رأي اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: يقرأ رأي اللجنة القانونية.

السيد الامين العام:

- اذا وجد الوزير ان شروط تأسيس الحزب غير مكتمل فعليه الاعتراض على تأسيس الحزب امام المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٩) من هذا القانون ويمثل الوزير رئيس النيابة العامة لدى المحكمة ويمثل المؤسسين اي منهم.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على تنسيب اللجنة القانونية؟

السيد الامين العام: ٢٢ من ٦٦.

معالي رئيس المجلس: ٢٢ من ٦٦ لم ينجح الاقتراح. الذي يليه الاقتراح الاستاذ سليم الزعبي يقرأ مرة ثانية.

السيد الامين العام: الاقتراح يقول بتقسيم الفقرة (ب) الى قسمين:

القسم الاول:

اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب فعليه ان يبين اسباب قراره يبلغ الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها من هذا القانون.

القسم الثاني:

بالاقتراح الأبعد، هل ترتيب الامين العام هو الاقتراح الأبعد؟

او ترتيب مثلاً قرار اللجنة القانونية هو الاقتراح الأبعد، ما مفهوم القرار الأبعد؟ قبل ان نصوت، انا اعتبر مثلاً ان قرار اللجنة القانونية هو القرار الأبعد الذي يصوت عليه الي هو معاكس لرأي الحكومة مثلاً. ما معنى القرار الأبعد؟ وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاقرب هو المشروع المقدم، الذي يليه قرار اللجنة، الاقتراحات المضافة حسب جذرية التغيير فيها، التغيير في الأبعد هو شطب المادة وهو الأبعد، يليه اي تغيير اخر جذري بالنسبة لهذه الفقرة من هذه المادة هذا هو المتبع في الأبعد والاقرب، الاقتراح الذي يليه.

السيد الامين العام: القرار الذي يليه هو الاقتراح المقدم من معالي الاستاذ سليم الزعبي الذي ينص:

اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب فعليه ان يبين اسباب قراره ويبلغ الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها من هذا القانون.

اي ترتيب المادة (ب) الى قسمين.

- اذا لم يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فيعتبر ذلك اقراراً بتأسيس الحزب.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام للاستاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: معالي الرئيس

إذا لم يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فيعتبر ذلك اقراراً بتأسيس الحزب.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟ تعد الاصوات رجاءاً.

السيد الامين العام: ٢٤ من ٦٦.

معالي رئيس المجلس: ٢٤ من ٦٦، الاقتراح الرابع.

السيد الامين العام: الاقتراح المقدم من معالي الدكتور عبدالله العكايله وهو شطب. ولم يعلن عن تأسيسه.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٤ من ٦٧.

معالي رئيس المجلس: ٤ من ٦٧، الاقتراح الخامس.

السيد الامين العام: الاقتراح المقدم من سعادة السيد يعقوب قرش والذي ينص على ما يلي:

إذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فعليه ان يبين اسباب ذلك وأن يبلغها الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ولا يجوز للوزير ايراد اسباب اخرى امام المحكمة.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟ وقوفاً رجاءاً.

السيد الامين العام: ٥٢ من ٦٨.

معالي رئيس المجلس: ٥٢ من ٦٨ وهذا الموافق عليه، هل يوافق المجلس الكريم على المادة مع التعديلات؟ موافقة، السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١

أ - لأي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ هذا القرار.

ب - تتعقد المحكمة للنظر في الطعن من خمسة قضاة على الاقل، وتصدر قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ج - إذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١١) تصبح كما يلي:

المادة ١١ (أ). تتعقد المحكمة للنظر في الاعتراض مراعاة من خمسة قضاة على الاقل وتصدر قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لدى ديوان المحكمة.

ب إذا قررت المحكمة رد الاعتراض يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

ثانية؟ مفتوح الباب للمادة كلها، ثم تأتي فقره فقره استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة هنا وارجو انناقش ثلاث نقاط.

النقطة الاولى: ما يتعلق بالمحكمة.

النقطة الثانية: ما يتعلق بالوزير.

النقطة الثالثة: ما يتعلق بالفقرة (ج)

حول تاريخ صدور قرار المحكمة او ان يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة سيدي هنا تأتي للتحفظ الذي ابدته في المادة (الخامسة) حيث كنت قد ابدت تحفظاً

حول ان يكون وزير الداخلية او القاضي اي من القضاء حزبياً، لنفرض ان الوزير الذي يريد اصدار القرار حزبياً وكان القاضي ايضاً او القضاء كلهم حزبيون وكلهم من حزب واحد، ولنفرض ان حزباً وصل الى السلطة وتسلم المناصب الوزارية في الدولة، وبالتالي فهو يسن ويشرع ما يجعل له الديمومة والهيمنة على سائر الاحزاب وعلى سائر رقاب الشعب، لذلك حقيقة هنا نحن كأننا نعطي الحزب، عندما يتسلم السلطة القوة القانونية والتشريعية التي تسمح له ايضاً ان يمارس دوراً تسلطياً دكتاتورياً على بقية الاحزاب وعلى بقية المواطنين لذلك أعيد وأكرر حقيقة لي تحفظ كبير جداً على عدم توضيح هيئة المحكمة، هل تكون حزبية؟ او غير حزبية؟

في المادة الخامسة اقرتم بأن للقضاء الحق بأن يكونوا اجزاء من الاحزاب، الفقرة (ط) لم تلغوها، الفقرة (ط) بقيت كما كانت، ان لا يكون قاضياً، اقرتم القضاء.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: التعديل الي اجرتة اللجنة القانونية على هذه المادة لينسجم مع ما اوردته في المادة (العاشره) فقره (ب) ولذلك لا يرد ما دام اقره المجلس الكريم، المادة (١٠) فقره (ب) كما ورد في المشروع، يصبح تعديل اللجنة القانونية المنسجم مع الفقرة (ب) المعدله غير واردة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس. الفقرة (ب) وضعت للمشروع على ما اعتقد قبل اقرار قانون محكمة العدل العليا، وقانون محكمة العليا حدد الهيئة وعدد القضاة الذين ينظرون القضايا المقامة من هذه المحكمة لذلك ان نكرر في هذه المادة عدد القضاة هو لزوم ما لا يلزم، لذلك سيدي الرئيس قانون العدل العليا يقول (خمس) قضاة، وتنظر قضايا أيضاً مرافعه هناك، لذلك انا اقترح ان نجري تعديل، حتى تكون تشريعاتنا منسجمة وغير متكرره، ان نقول: تصدر المحكمة قرارها خلال (٦٠) يوماً من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة، ونحذف وتنعقد المحكمة للنظر في الطعن من (خمس) قضاة على الاقل.

واضح سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: اي ملاحظة

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد العويدي، لو سمحت لا يجوز التحدث بشيء أقره المجلس، موضوع قانون الاحزاب أقر، وأتخذ به قرار، مناقشة الموضوع مره أخرى أيضاً هذه احد الاخوان يقول نقطه نظامية لا تجوز.

الدكتور احمد العبادي: في نقطة (ج) في المادة (١١) طالما ان المحكمة قررت الغاء قرار الوزير، فلماذا يعتبر اعلان الوزير عن تأسيس حزب من تاريخ صدور قرار المحكمة، طالما قرار الوزير كان خاطئاً وغير صحيح، اذا لماذا لا يكون تاريخ الاعلان عن تأسيس الحزب، من تاريخ تقديم الحزب؟ من تاريخ تقديم الحزب بأن يتكون.

لانه الوزير عطلة شهرين او ثلاثة، وتبين ان هذا التعطيل غير صحيح، وغير شرعي، وغير دستوري، وبالتالي من حق هؤلاء الناس ان يبدأوا من تاريخ تقديمه، وليس من تاريخ قرار المحكمة، ولذلك حقيقة سيدي انا اقتراحي المحدد في الفقرة (ج): اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ تقديم الطلب، ينشر الاعلان في الجريدة الرسمية شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: من الملاحظ حقيقة، أولاً الموضوع الذي اقترحه الاخ احمد غير موضوعي لانه اذا لم يعلن عن تأسيس فيعتبر الحزب غير قائم، فأننا مع النص الموجود من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا نعود الى المادة بنبدأ بنبدأ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، انسجاماً مع ما أقره المجلس الكريم قبل قليل في الفقرة (ب) من المادة السابقة أرى ان الفقرة (أ) تبقى على ما هي عليه، لانها منسجمة مع ما سبق، الفقرة (ب) يحذف صدرها وتصبح كالتالي:

تصدر المحكمة قرارها خلال (٦٠) يوماً من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة. الفقرة (ج) تبقى على ما هي عليه، وارجو التصويت على مشروع الحكومة بهذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: ثاني بنبدأ بنبدأ، من لدية اي مقترح على اي بند يقدمه البند (أ) من المادة (١١) وبعد ان اعلن رئيس اللجنة القانونية ان تعديلات اللجنة لم تعد قائمة بعد اقرار المادة (١٠).

من يوافق على بند (أ) كما جاءت من المشروع؟ موافقة.

البند (ب) هل هناك من مقترح؟ مقترح استاذ سليم الزعبي يقرأ.

السيد الامين العام: تصدر المحكمة قرارها خلالها (ستين) يوماً من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على الاقتراح؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٤٩ من ٦٦.

معالي رئيس المجلس: ٤٩ من ٦٦ وموافقة على المقترح، البند (ج).

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١١)؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢

اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضواً لأي سبب من الاسباب، قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون، يعتبر طلب التأسيس ملغى.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: معالي الرئيس هذه المادة تثير الشبه، خاصة وانها لم تحدد سبب النقص، هل هو الوفاة؟ او بالاستقالة؟ ام بعدم تأمين الشروط الواجب توافرها في المؤسسين؟ واذا كان من الضروري لمثل هذه المادة، فالاصح ان يطلب الوزير استكمال عدد المؤسسين بدلاً من اعتبار طلب المؤسسين ملغى، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: سيدي الرئيس لا يحق للاعضاء المحترمين ان يناقشوا هذا الموضوع، موضوع العدد، لاننا اقرناه في مادة سابقة، في المادة الخامسة يجب ان لا يقل عدد

الاعضاء المؤسسين لأي حزب عن (٥٠) شخص مما تتوفر فيهم الشروط الاتية. لقد أقرنا هذا المبدأ، لا يجوز إعادة النظر فيه مره ثانية معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس، اقتراحي ان لا مبرر لهذا الجزم في حالة نقص عضو واحد من المؤسسين (الخمسين) يلغى الطلب، ممكن لاسباب وفاء، ممكن لاسباب اخرى، يعني لا داعي لذكرها فأقترحي ان يستكمل العدد خلال (٣٠) يوماً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، حقيقة أنا أتكلم بنفس الاتجاه الذي تكلم فيه الزميلان الفاضلين ولدى اقتراح يحسم هذا الأمر بشكل صيغه. المادة (١٢) اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن (خمسين) عضو لأي سبب من الاسباب قبل الاعلان عن تأسيس الحزب، وفقاً لاحكام هذا القانون، لحد الآن ماشية المادة كما وردت في المشروع، بعد ذلك، فعل الوزير تبليغ المؤسسين بذلك حسب احكام الفقرة (ب) من المادة (٩) السابقة حتى يصار الى استكمال العدد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: شكراً معالي الرئيس، انا أعتقد اننا نفرط في حناننا على الاحزاب حتى ان هذا الافراط سيؤدي الى

وأدها، أي حزب ذلك الذي لا نجد له (٥٠) فإن مات أحدهم نطلب من المؤسسين ان يستكملوا العدد.

ولنفترض سبباً آخر يا سيدي الرئيس. لنفترض ان المؤسسين قبل صدور قرار الموافقة تهاوشوا نصفهم بطلوا، أي نصفهم يستدعي وزير الداخلية ليكمل العدد، أي نصفهم منهم؟ ونحن نرى الانشقاقات في الأحزاب، أنا أقول ان هذا النص هو الأكثر منطقاً، لأنه يعني ان أولئك المتفقين مع بعضهم والمستمرين باتفاقهم يشكلون حزباً.

ومن قال أننا نضع (خسين) فقط؟

الم يستطيعون ان يجدوا (ستين) في هذا البلد، بحيث يضعوا (سنة) احتياط بل ستين، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: سيدي الرئيس نحن نشرع لجسم وضعنا له حداً، وهو الحد الأدنى ان يكونوا (خسين) عضواً، اذا نقص العدد في مرحلة من المراحل عن هذا العدد، فمعنى ذلك أننا لا نعتى بهذا الجسم، لأنه جسم ليس شرعياً ولذلك لا ينبغي ان نطالب وزير الداخلية عندئذ بأن يقول هؤلاء اكملوا العدد، بل يلزمهم هم بعد ان يرفض طلبهم لعدم اكتمال الشروط كما نصت المادة (الخامسة) والتي أقرها هذا المجلس، ليذهبوا عندئذ استحضار العدد الكافي ثم التقدم مرة ثانية الى الوزير ليقدموا طلباً جديداً بالعدد الذي يتفق مع هذا القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة أنا التي تعديل بسيط جداً وارجوا ان يحظى بالقبول. في حالة نقص العدد لأي طرف كان، أقول يعتبر طلب التأسيس معلقاً، وعلى المؤسسين للحزب ان يستكملوا العدد خلال أسبوعين والا يعتبر طلبهم ملغى شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: أنا اعتقد سيدي الرئيس ان هذا النص لا حاجة لأن نقف عنده طويلاً، نص منطقي وصحيح، ما يشترط ابتداءً يجب ان يشترط انتهاء حقيقة، حتى في التعاون تشترط عدد معين من توقيع الناس عليها، اذا واحد تخلف عن توقيعه او الغي توقيعه تسقط الدعوى حتى في المحاكم، نظامنا القانوني مستقر عليه لذلك سيدي الرئيس أنا مع ان نغلق النقاش الا اذا احد اراد ان يتكلم طبعاً، ونقبل اقتراح الحكومة بهذه المادة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على المادة كما وردت في المشروع؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣

ممارسة نشاطه فباعثادي هنا نجد في الاردن كثير من الأحزاب، التي اعلنت عن نفسها، وممارست نشاطاتها، ولم يصدر القانون بعد الاعلان عن تأسيسها من قبل الوزير المختص بعد، ولم تنقيد بوفق أحكام هذا القانون.

لذلك حقيقة هذه المادة، ماذا نقول عن الأحزاب التي تمارس نشاطها الآن وعلنت عن نفسها ونحن نجد لها عمارات كثيرة، وامناء عامين واعضاء، واعلانات في الصحف.

وليس معلناً عنها، حقيقة هذه نقطة. النقطة الثانية، لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد الاعلان عن تأسيسه من قبل الوزير انا قد اختلف مع الزملاء الكرام في طرحهم، لأن الاعلان عن تأسيسه من قبل الوزير يكون وفق امرين:

أما انه اقنع بما قدم اليه من أوراق وبيانات ثبوتيه سبق وواجزت في المواد السابقة.

وأما ان يكون ملزماً بقرار من المحكمة. وفي كلتا الحالتين هو ملزم بالاعلان عند اكتمال الشروط او عند صدور القرار.

ومن هنا فإن التحفظ او التخوف الذي ابداه بعض الزملاء لا ارى له مصوغاً او مبرراً في هذه المادة ولا ارى ضرورة للتعديل، وارى بأن هذه المادة كما وردت من الحكومة مادة صحيحة، وارى ان نصوت عليها وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي رئيس.

لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد الاعلان عن تأسيسه من قبل الوزير وفقاً لأحكام هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: سيدي معالي الرئيس. الحقيقة بعد اقرار المادة قبل السابقة، التي قلنا بعد ان تصدر المحكمة قراراً يعلن الوزير عن تأسيس الحزب اعتباراً من صدور قرار المحكمة.

صار الامر يستدعي جزءاً من التعديل البسيط في هذه المادة الشكلي، ولذلك اقترح ان نقرأ كما يلي:-

لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس او صدور قرار المحكمة بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس، وعلى الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لأحكام هذا النظام.

حتى نعطي الحزب حق العمل من تاريخ صدور قرار المحكمة وعدم انتظار الاعلان، شكراً سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ العويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس، يا سيدي المادة (١٣) حقيقة يعني اذا كنا نعتبر ان أي إعلان للحزب عن نفسه او

الحقيقة هذه المادة يعني اراها مادة جيدة ونفي بالفرض لكن هناك لبس فيها، لأن الاعلان قيد في هذا النص من قبل الوزير، وقد يكون الاعلان حسب ما ورد في مواد سابقة، وقد يكون الاعلان عن طريق المحكمة، ولذلك اقتراحي المحدد ان تشطب عبارة (من قبل الوزير) حتى يبقى الاعلان موعوماً بين الوزير وبين المحكمة، وبالتالي يستقيم المعنى وشكراً.

اصوات: نثني على الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

تراني مضطراً بأن اخالف المقترحين السابقين، لأننا في هذه المادة نناقش قضية الاعلان، حتى في موضوع قرار المحكمة، نحن قد اقررنا ان المحكمة لا تعلن عن انشاء الحزب، المحكمة تقرر هذا الحزب قائم او منطقي او صحيح فمئذئذ يعلن الوزير بعد قرار المحكمة اذا الامر منوط بقرار الوزير حتى لو صدر حكم بذلك، ولذلك هذه المادة صحيحة مع مراعاة ما اقله الان، من انه لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه، حقيقة نحن الان نعطيه تعريفاً: انه حزب قبل ان يأخذ صفته التشريعية.

لذلك ارى اقتراح تعديلي:

لا يجوز للمؤسسين ان يعلنوا عن انفسهم كحزب، او مارسوا نشاطهم كحزب الا بعد الاعلان عن التأسيس او من قبل الوزير. اعتقادي كلمة الحزب اعطيناه صفه

تشريعية قبل ان يكون له جسم تشريعي، لذلك نقول مؤسسين، والاعلان عن الحزب مرتبط بالوزير حتى ولو كان صدر عن المحكمة، لأن المحكمة لا تقرر ولا تعلن، تقرر حكماً ولكن لا تعلن انه اصبح حزباً.

ولذلك انا مع المادة مع التعديل كما ذكرت، وهو لا يجوز للمؤسسين او لاحد منهم ان يعلن عن الحزب او يمارس نشاطاً حزبياً، الا بعد الاعلان عن تأسيسه من الوزير وفقاً لاحكام هذا القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكر معالي الرئيس.

الواقع انا لا ارى في المادة اي محظورا الحقيقة، والواقع فيه تصرفه في القانون اللي ناقشناها طويلاً. القضاء الاداري قضاء الغاء يلغي القرار الاداري لا يعلن عن شيء هو، هو القرار المعيب وقد اتجه المجلس انه هذا قرار خلافاً كما كنا نعتقد، اما وقد اتجه هذا الاتجاه، عندما نلجأ للمحكمة للطعن بقرار الوزير، القضاء يلغي القرار، ووجوباً على الوزير بعد الالغاء ان يعلن الالغاء غير اعلان الحزب، والواقع ليس ارى انه في اي محظور وتخوف بالحالة من الوزير لانه بالواقع الذي يخالف قرار المحكمة بنال عقوبة جزائية مهما كان موقعة.

فلا يملك الوزير أن يخالف قرار المحكمة، وبالتالي انا لست ارى اي محظور حقيقة من بقاء النص كما هو، ما عدا التصحيح اللغوي الذي اشار اليه المقرر من الوزير وفقاً لاحكام هذا

القانون هذا تصحيح لغوي، ليس في المضمون. معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، حقيقة في نقطة يعني أمل ان تأخذ انتباهاً اليها، نحن حسب المادة (١١) يمكن للمحكمة ان تعلن عن انشاء الحزب وبالتالي في المرة الأولى لما يكون لا يوجد شغل للمحكمة، الوزير يجوز له أن يعلن لكن نفرض ان الوزير رفض طلبهم بموجب المادة (١١) وتقدموا للمحكمة وصدر قرار المحكمة، فأنا اعتبر الاعلان هنا حقيقة من المحكمة وليس من الوزير، وصدق انه من خلال التجربة، ان كثير من القرارات تضعها المحكمة لم يتقيد بها بعض الوزراء.

فلماذا نوقع انفسنا في مثل هذا اللبس؟ لذلك نحن نفرق بين حالتين:-

في حالة ان القبول مباشرة من الوزير بعد استكمال الشروط، سيكون الاعلان من قبل الوزير، في حالة ان الوزير رفض هذا الطلب، ولجأ المؤسسون الى المحكمة، فيعتبر بمجرد صدور قرار المحكمة هناك اعلان عن تأسيس الحزب.

هذا الذي حقيقة يتفق مع الحقوق ومع القضية اما اذا كان يعني نحن حقيقة انا اتكلم عن قضية حق للمواطن دستوري يحافظ عليه، وفي التشريع لا نلجأ الى التعميم الذي يمكن ان يوقعنا في الاحراج واللجوء الى التفسير لا بد أن ولذا اقترح انه يصبح فيها تعديل وفقاً للذي قلته

في حال صدور قرار من المحكمة، ان يكون قرار منشأ للحزب وتأسيسه بمجرد صدور قرار المحكمة. ما فرق بين حالتين هذا اقتراح، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً.

انتوقع ما اقترح واضح، واذا هناك اقتراحات وثني عليها من الأخ الامين العام، تتلى قبل التصويت على المادة التي جاءت في المشروع ووافقت عليها اللجنة القانونية، هل هناك مقترحات ثني عليها؟

السيد الامين العام: هناك مقترح واحد ثني عليه، الاقتراح الوارد من الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة والذي ينص على ما يلي:-

معالي رئيس المجلس: ممكن تقدم الاقتراحات التي قلت لنا حتى نقرأ مكتوبة تقدم مكتوبة.

السيد الامين العام: هناك ثلاث مقترحات، الاقتراح الاول من الاستاذ فخري قعوار، وهو يقول بتأييد مشروع الحكومة، مع شطب عبارة من قبل الوزير.

معالي رئيس المجلس: ليست عبارة، هي من الوزير، يشطب كلمة قبل، من يوافق على هذا الاقتراح؟

تشطب كلمة (من قبل الوزير) بعد الاعلان عن تأسيسه وفقاً لاحكام هذا القانون.

تقرأ المادة كما يلي:-

لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد الاعلان عن تأسيسه وفقاً احكام هذا القانون، هذا شطب كلمة من قبل

الوزير من يوافق على ذلك؟ أصوات.

السيد الامين العام: ١٦ من ٦٧.

معالي رئيس المجلس: ١٦ من ٦٧.
الاقتراح الثاني.

السيد الامين العام: الاقتراح الثاني وهو مقدم من الاستاذ عبدالرؤوف الروابده والذي ينص على ما يلي: لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس، او صدور قرارا للمحكمة بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس، وعلى الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٣٧ من ٦٦.

معالي رئيس المجلس: ٣٧ من ٦٦،
وموافقة.

المادة (الرابعة عشر) السيد المقرر المادة (١٤).

المادة كما وردت في المشروع

السيد المقرر: المادة (١٤) يحظر على اي هيئة او مؤسسة او جمعية، ان تقوم بالاعمال والنشاطات السياسية التي تمارسها الاحزاب.

قرار اللجنة القانونية

شطب هذه المادة ويعاد الترقيم بدونها.

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ عطا الشهبان.

السيد عطا الشهبان: انا لما اتطلع الى المادة (١٤) حقيقة في صيغتها التي هي واردة فيها، يعني ما في وضوح فيها، في ناس قد يجوز الان قمة الديمقراطية يقولوا اقرار نظام الاحزاب وقانون الاحزاب وهذا انا ليس معه اصلاً، لكن الان انا اري الحكومة هي باتجاه الاحزاب، اين ذهبنا نحن الذين ليس حزينين؟ مثلاً حزب الحزبيين لا يحق لنا ان نمارس مثلاً النشاط السياسي في هذه الحالة. يعني يجب ان ننتمي الى حزب معين حتى انه مثلاً نمارس نشاط سياسي، نريد توضيح من الحكومة الجلية في هذه الفقرة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً معالي الرئيس. الحقيقة هذا الكلام الذي تكلم به سعادة النائب، هو كلام صريح وحقيقي وانه غداً سيحظر على اي انسان ان يقيم اي نشاط، لو اتينا الى جمعية خيرية وتريد ان تعمل معرض، يمكن معالي الوزير يقول هذا محظور لانه هذا نشاط سياسي، في الحقيقة ان نشاط الجمعيات والمؤسسات والهيئات، والاشخاص المستقلين، هو مسموح به في قوانين البلاد وفي دستورها ولا يجوز الحظر، وكأني بهذا القانون يعدد العرفيه والذهنية العرفية، لذلك يرفضه اي عاقل واي انسان في هذا المجتمع، لذلك نحن نعطي الحق لجميع الناس ان يتحركوا والاحزاب الحقيقة هي عبارة عن سلطات ومنظمات لا تتناقى مع كون الانسان المستقل يمارس نشاطه من خلال اي مؤسسة اخرى. وشكراً.

معالي الرئيس: الاستاذ عبدالحيظ.

السيد عبد الحيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، اولاً: استغرب ان يأتي نص المادة يحظر مع انه هذه مخالفة حقيقة للحق العام للاصل الانسان، لانه الاصل عدم الحظر انه هذا حق، فيا ريت كان فيه صيغة ايجابية الاصل عدم الحظر.

ثانياً: اري بالمادة حقيقة مخالفة لحقوق المواطن التي ابرزها الدستور وثبتها، كيف نحرم مواطن أي مواطن تحت اي صيغة من حقه ان يقول شيئاً فكأننا نلزم المواطن بوجه نظر معينة، ونحن نعلم ان الشعب الاردني شعب بطبيعته شعب غير متحزب، فاما ان نجيز الناس ان يلتزموا بالاحزاب وهذا ايضا تدخل في حقوقهم، واما ان نقول للناس هذا الموضوع انتم بعيدون عنه، وخاصة اذا كان غداً قانون الانتخاب او غيره لا يسمع الا عن طريق حزب فقد يتر بعض الاحزاب بعض الاشخاص، حتى انه يضع نفسه تحت هذه المظلة، ايضاً ولذلك حقيقة كيف نشرع قانون غير دستوري، ان هذا حق عام للمواطن. كيف احظر على المواطن ان يقوم بحقه.

وقد وقفت امرأه الى عمر وناقشته في قضية عامه، وقال عمر اخطأ عمر واصابت امرأه ارجو ان نستفيد من الدروس في البلاد المحيطة فلا نحرم مواطناً او مجموعة او اي هيئة او اي شيء من ان تمارس حقها الطبيعي في وضع النهار وتقول بأنه هذا اسهل ان نتعامل خارج الأرض، ونستفيد وهذا النص حقيقة منقول من بلاد من قانون الاحزاب بالبلاد العربية المحيطة حرفياً ونحن والحمد لله لا نحب ان نخوض

تجارب خاضتها غيرنا وسندافع وغوت على ان لا نمر في مثل هذه التجارب وهذا منقول تماماً من القانون المصري والقانون التونسي، نقطه اخرى كيف نحرم النقابات؟ كيف نحرم اتحادات الطلابية في الجامعات، كيف نحرم المواطن العادي من ان يعبر ويقول رأيه في قضايا أمته دون ان يكون له اية مظلة سياسية، كأننا حقيقة نعتزم المواطن ونعتزم العمل السياسي واهم من ذلك اننا نحرم المواطن حقه الدستوري والذي لا يجوز كسلطه تشريعية ان نساخه في مثل هذا الموضوع، ولذلك انا لا اري اذا حرمتا النقابات المهنية؟ من الذي يبقى حقيقة؟ لا أدري نحن كيف امام دستورية هذا النص، ثم مجموعات كبيرة عند المواطنين رابطة عشائرية غداً تريد ان تقول رأياها في قضية في الاردن، بغض النظر، فماذا نقول لها؟ انت لا تقولي بهذا، او اي موضوع اخر يتعلق بفلسطين بغيره، لا يجوز المناصرة الاسلامية تعمل العمل لدعم الشعب الفلسطيني نقول هذا عمل سياسي وعن طريق الاحزاب حقيقة اري ان هذا تدخل في الحقوق الاساسية للمواطن، ويلدنا ان شاء الله وتوجهنا يرفض مثل هذا، وأعتبر هذا نص غريب وليس له مبرر، وأرجو شطب هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم نقطة نظام.

السيد سليم الرزعي: شكراً معالي الرئيس، ادفع بطلب التأجيل سنداً للمادة (٥٤) الفقرة (٢) من النظام الداخلي اطلب التأجيل لان هذه المادة بحاجة الى مزيد من